الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/C.2/31/7/Add.1
20 October 1976
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الحادية والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ٦٧ من جدول الاعمال

التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية:
تقرير الامين العام

تقرير مؤتمر التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان الناميـــة

مرفقـات

المرفق الأول

قائمة بأسماء المتكلمين أثناء المناقشة العامة

		التاريخ	الجلسة العامة
اثيوبيا	د . اشاغرى يخليتو	٧٦/٩/١٧	الثامنة
الارجنتين	السيد انخيل مريا اوليغرى - لوبيز	٧٦/٩/١٥	السادسة
الامارات العربية المتحدة	د . على حميدان	٧٦/٩/١٦	السابعة
اندونيسيا	د . ب . س . عرغين	٧٦/٩/١٧	الثامنة
اوغندا	السيد جون كاليسا	٧٦/٩/١٥	الخامسة
ايران	السيد حسين ط . اشراغي	٧٦/٩/١٥	الخامسة
باكستان	السيد عزيز أحمد	٧٦/٩/١٤	الرابعة
بنغلاديش	السيد متيور رحمان	٧٦/٩/١٧	التاسعة
بيرو	السيد الخاندرو د وشتوا	٧٦/٩/١٤	الرابعة
جمهورية افريقيا الوسطى	السيد ايمنويل د وكونا	٧٦/٩/١٧	التاسعة
جمهورية فيتنام الاشتراكية	السيد نغوين كوانغ تاو	٧٦/٩/١٧	الثامنة
جمهورية كوريا	السيد سانغ مون تشانغ	٧٦/٩/١٧	الثامنة
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	السيد لي تان بايك	٧٦/٩/١٧	التاسعة
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	السيد كوت سيد لاكون	٧٦/٩/١٧	الثامنة
رومانيا	السيد قسطنطين اين	٧٦/٩/١٥	السادسة
زائير	السيد كزازا	٧٦/٩/١٧	التاسعة

		التاريخ	الجلسة العامة
ساحل العاج	السيد عمارة ايسي	٧٦/٩/١٦	السابعة
سري لانكا	السيد نفيل كناكراتني	٧٦/٩/١٥	الخامسة
السنغال	السيد يوسف بارو	٧٦/٩/١٧	الثامنة
العراق	السيد م . ح . المهدي	٧٦/٩/١٦	السابعة
غانا	العقيد ك . أ . كارشي	٧٦/٩/١٥	الخامسة
الفلبين	السيد ارتينسيو بريانيتيس	٧٦/٩/١٦	السابعة
فنزويلا	السيد روبرتو بوكاتيرا	٧٦/٩/١٧	التاسعة
قبرص	السيد انجيلوس أ . انغليدس	٧٦/٩/١٥	الخامسة
قطر	السيد عبد الرحمن العطية	٧٦/٩/١٥	الخامسة
كمبوتشيا الديمقراطية	السيد كيت شهون	٧٦/٩/١٧	التاسعة
كوبا	السيد اوسكاربينو سانتوس	٧٦/٩/١٧	الثامنة
الكويت	السيد طالب النقيب	٧٦/٩/١٧	التاسعة
ماليزيا	السيد داتوك حمزة بن حاجي ابو سمان	٧٦/٩/١٧	الثامنة
مدغشقر	السيد جول أ . رازسمبهني	٧٦/٩/١٧	التاسعة
مصر	السيد محمد توفيق حسني	٧٦/٩/١٧	التاسعة
المغرب	السيد زين العابدين السبتي	٧٦/٩/١٦	السابعة
المكسيك (١)	فخامة السيد لويس اتشيفيريا الفاريز رئيس المكسيك	٧٦/٩/١٤	الثالثة
المملكة العربية السعودية	السيد محمد شرارة	٧٦/٩/١٧	التاسعة
منظمة التحرير الفلسطينية	السيد عصام سالم	٧٦/٩/١٧	التاسعة
موريتانيا	السيد اسحق راجل	٧٦/٩/١٥	الخامسة
نيبال	السيد موهان لوهاني	٧٦/٩/١٥	الخامسة

---

(١) هذا البيان وارد في المرفق الثالث أدناه.

		التاريخ	الجلسة العامة
نيجيريا	السيد اكبرود كلارك	٧٦/٩/١٥	الخامسة
الهند	السيد ف . ك . أهوجا	٧٦/٩/١٤	الثالثة
يوغوسلافيا	السيد ميلوس لا لوفيك	٧٦/٩/١٥	الخامسة

الامانة العامة للامم المتحدة

الامين العام للامم المتحدة (١)	السيد كورت فالد هايم	٧٦/٩/١٤	الثالثة
الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) (٢)	السيد غماني كوريا	٧٦/٩/١٣	الثانية
مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي	السيد براد فورد مورس	٧٦/٩/١٥	الخامسة
وكيل الامين العام ، مفوض التعاون التقني	السيد اسوغو جير ماكووى	٧٦/٩/١٧	التاسعة
المدير التنفيذى لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي (٣)	السيد عبد الرحمن خان	٧٦/٩/١٤	الرابعة
الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية (٤)	السيد انريكي اكليزياس	٧٦/٩/١٤	الرابعة

---

(١) هذا البيان وارد في المرفق ٤ ادناه .

(٢) هذا البيان وارد في المرفق ٦ ادناه .

(٣) هذا البيان وارد في المرفق ٧ ادناه .

(٤) هذا البيان وارد في المرفق ... أدناه .

الوكالات المتخصصة وغات

		التاريخ	الجلسة العامة
منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة	السيد لوسيان شانداراج اروليرا غاسام	٧٦/٩/١٦	السابعة
المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية	النقيب غور ساران سينغ	٧٦/٩/١٣	الثانية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	مارينو بورزيو	٧٦/٩/١٥	التاسعة
مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة	السيد م . ج . ماتو	٧٦/٩/١٥	الخامسة

الهيئات الحكومية الدولية

مؤسسة انماء الاند	السيد غاستون اراوز	٧٦/٩/١٥	الخامسة
الصندوق العربي للانماء الاجتماعي والاقتصادي	السيد أ . ف . شندرلي	٧٦/٩/١٣	الثانية
اتحاد المقاصة الآسيوية	السيد أ . مزهري	٧٦/٩/١٦	السابعة
مجلس اتفاق قرطغنة	السيد خوسي بالومينو روئيديل	٧٦/٩/١٥	الخامسة
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	السيد عبد الوهاب محمود	٧٦/٩/١٥	الخامسة
المصرف الانمائي للبلدان الامريكية	السيد خورخي دريزلارا	٧٦/٩/١٧	الثامنة
المصرف الانمائي الاسلامي	الدكتور س . أ . المنيعي	٧٦/٩/١٦	السابعة
رابطة امريكا اللاتينية للتجارة الحرة	السيد البيرتو زيلادا كاستيدو	٧٦/٩/١٥	الخامسة
منظمة انماء نهر السنغال	السيد آو أ . مامادو	٧٦/٩/١٧	التاسعة
منظمة الوحدة الافريقية	السيد أ . اوزانيا نينيكي	٧٦/٩/١٧	التاسعة

		التاريـــــخ	الجلسة العامة
التعاون الاقليمي للانماء	السيد أحمد منيعـــي	٧٦/٩/١٧	الثامنـــة
النظام الاقتصادى الامريكي اللاتيني	السيد نوولسن غيفت	٧٦/٩/١٤	الرابعـــة

******

رئيس مجموعة ال ١٩ والرئيس المشترك لمؤتمر باريـــس بشـــأن التعـــاون الاقتصادى الدولـي | السيد منويل بريز ـ غبريرو | ٧٦/٩/١٧ | التاسعـــة

المرفق الثاني

النظام الداخلي لمؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الناميـــة (١)

المادة الاولـــى

يشترك في المؤتمر الممثلون المعتمدون من الحكومات الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعـــين .

المادة الثانيـــة

تتخذ جميع المقررات دون تصويت .

المادة الثالثـــة

ينتخب المؤتمر رئيسا له وتسعة نواب للرئيس ، ومقررا عاما ، ويتشكل من هؤلاء مكتب المؤتمـــر الذى يضم أيضا رؤساء اللجان الرئيسية ونواب الرؤساء المقررين .

المـــادة الرابعـــة

ينشئ المؤتمر لجنتين رئيسيتين وما يراه لازما من الافرقة العاملة . وتعرض اللجان الرئيسية والأفرقة العاملة تقاريرها على الجلسة العامة للبت فيها .

المادة الخامســـة

يعقد المؤتمر جلساته العامة علانية ، الا اذا قرر خلاف ذلك .

المادة السادســـة

تنتخب كل لجنة وكل فريق عامل يتم انشاؤه رئيسا ونائب رئيس مقررا .

---

(١) كما اعتمده المؤتمر في جلسته العامة الاولى المنعقدة يوم ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ .

المادة السابعة

اللغات الرسمية للمؤتمر لغرض القاء البيانات الشفهية خلال الجلسة العامة ، هي الاسبانية والانكليزية والعربية والفرنسية . على انه ستطبق المادة الرابعة والخمسين* من النظام الداخلي للجمعية العامة على البيانات الشفهية الملقاة في الجلسات العامة بلغة غير لغات المؤتمر الرسمية .

المادة الثامنة

ينشر ما يخلص اليه المؤتمر من نتائج في وثيقة نهائية .

المادة التاسعة

يطبق المؤتمر النظام الداخلي للجمعية العامة للامم المتحدة في مالم يتطرق اليه هذا النظام الداخلي من الامور ، بعد اجراء جميع التغييرات الضرورية .

---

* جاء في المادة الرابعة والخمسين ما يلي : "لاى ممثل أن يتكلم بلغة غير لغات المؤتمر الرسمية . وفي هذه الحالة ، يكون عليه هو ان يرتب أمر الترجمة الشفوية لكلمته الى احدى لغات العمل ويحق للمترجمين الشفويين التابعين للامانة العامة ان يستندوا الى تلك الترجمة الشفوية المقدمة باللغة الاولى" .

المرفق الثالث

البيان الذى القاه صاحب السعادة لويس اتا بغيريا الفاريس ، الرئيس الدستورى للولايات المتحدة المكسيكية ، أمام الجلسة الثالثة العامة لمؤتمر التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان الناميـــة

يعقد هذا المؤتمر في انسب الظروف ــ ان ذلك لبرهان بيّن على التقدم الذى أحرزتـــه بلدان العالم الثالث لتحديد وصياغة مواقفها كيما تتمكن من رسم برنامج للعمل الاقتصادى والسياسي .

ان انعقاد هذا الاجتماع ، الذى اقره الاجتماع الوزارى لمجموعة السبعة والسبعين فـــي مانيلا ، وصدق عليه مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية في نيروبي ، واعترف بأهميته المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في كولومبو ، لدليل ناصع على أن العالم الثالث قد عقد العزم على ان يتخطى مرحلة العمل المشتت استجابة لحالات عرضية بحتة ، لكي يعزز جهوده بحل متسم بالاستمرارية .

هذا هو الوقت الملائم لامعان النظر على رؤوس الملأ في خطورة المشاكل التي تواجهـــه البشرية اليوم .

ونحن نفعل ذلك بغية التأكيد ، في هذا السياق المحرك للمشاعر ، على المسؤولية التـي لا تحويل فيها والتي تتحملها حكوماتنا الممثلة ههنا .

وفي الوقت الذى يفتتح فيه هذا المؤتمر بالضبط ، تتحكم أغنى بلدان العالم الغربي وعددها أربعة وعشرون بلدا يقطنها ١٩ في المائة من سكان العالم في ٦٥ر٠ في المائة من الناتج الوطنـي الاجمالي العالمي ، بينما لم يستطع ٦١ر٠ في المائة من مجموع سكانها ان يحتفظ سوى بنسبة ١٤ر٩ في المائة من هذه الثروة .

وليس أدق ما في الامر هو التفاوت الجذرى بين الغنى والفقر ، فحسب ، بل هناك أيضـــا ديمومة نموذج اقتصادى يسير بانتظام نحو توسيع هذه الشقة ، ويربط ما بين اهدار الموارد في منطقة عالية التصنيع وبين تفاقم الفقر وتركزه في أماكن تنذر بالانفجار يقطنها اكبر سكان العالم عددا .

ان بلدان العالم الثالث ترى بدورها ، ان استغلال الازمة النقدية هو بمثابة استمـــرار للحرب الاقتصادية على مستوى آخر ــ وهذه الحرب فيها ديمومة ، لتقسيم العمل الذى كان حتى الآن قاعدة للاستغلال الدولي .

دعونا ندرس بمنتهى الموضوعية الوضع الناجم عن واقع بضعة الاعوام الاخيرة . اذ تدهـــور معدلات التبادل التجارى في العلاقات التجارية قد تضاعف ثلاث مرات . وارتفع عجز ميزان مدفوعات بلدان العالم الثالث من ٢ر١٢ بليون دولار في عام ١٩٧٣ الى ٤٠ بليون دولار في ١٩٧٥ . وعلاوة على ذلك ، فقد بلغت المعونة الدولية الصادرة عن القطاع العام لأغنى بلدان العالم فقـط ٣ر٠ في

المائة من مجموع ناتجها القومي الاجمالي ، وهذا اقل بكثير من نسبة ٧ر. في المائة الموعودة . وقد اصبح هذا الرقم منذ عام ١٩٧٥ ، أدنى من رقم الخدمات والمدفوعات الناجمة عن الديون الخارجية لبلداننا .

ان الارقام تتركب ولكنها لا تعطي نظرة مكتملة عن حاجيات الاغلبية الساحقة من البشر التي لم تلبّى . ان المشاكل التي يطرحها النمو السكاني والغذاء ، والتخطيط العمراني والتربية والصحة والبطالة التي تقض مضجع شعوب العالم الثالث تشكل كلها حلقات في سلسلة واحدة وكلا لا يتجزأ وهي نتيجة لذلك النظام نفسه الذى يديم الظلم الدولي . واذا لم تطرأ اية تغييرات جوهرية على هذه الحالة ، ولم تعالج هذه المسائل بنهج جديد شامل ، فان ما يدعى بلدانا نامية ستستمر في التقهقر الى أن يصل بها الحال الى مستويات اجتماعية واقتصادية أشد وطأة .

ان الاعتراف بهذا الوضع قد أدى ببلدان العالم الثالث الى ان تطالب بتحويل العلاقات الدولية الراهنة وأن تحاول تنظيم عالم متضامن يمكنها من أن تواجه الفوارق الحالية من وجهة نظر نظام اقتصادى عالمي جديد .

ويمكننا القول اننا لا زلنا على عتبة ذلك المشروع الطموح ، الذى تعوقه قوى اقتصادية وسياسية جبارة . غير أنه لاريب في ان شعوب العالم الثالث التي تتردى في أخطر أزمة عرفها التاريخ وتواجه عواقبها ، قد احرزت تقدما ملحوظا حينما جابهت لاول مرة ، اللاعقلانية والظلم اللذان طغيا على المسرح الدولي على مر السنين ، وذلك باتباع استراتيجية العمل المشترك بالتضامن فيما بينها .

لقد تخلينا عن المعالجة الجزئية للمشاكل والعقبات وأخذنا بالتحليل الكلي . ولقد كان اقرار الاعلان بشأن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد وكذلك ميثاق حقوق الدول واجباتها الاقتصادية - الذى صوت لصالحه ١٢٠ بلدا - خطوة حاسمة ومشجعة لشعوبنا على تعريف مبادئها وتحديد وصياغة مطالبها وخلق اطار نموذجي لوضع برنامج حقيقي للتعاون .

وان الميثاق ، وهو ثمرة لمسعى ديمقراطي مثالي ولعمل بلداننا جماعة طيلة ثلاث سنوات ، ليمثل الان بديلا ملموسا للدفع بعجلة الرقي المنصف لكافة الامم ، بواسطة برنامج مبني على علاقة عادلة بين عمل الانسان ، ورأس المال والتكنولوجيا والموارد الطبيعية .

ولقد احرزت ايضا البلدان المنتمية الى مجموعة ال ٧٧ ، بالاضافة الى التقدم المتأصل في اقرار المبادئ الاساسية ، تقدما في تعريف الادوات والآليات الكفيلة بالتشجيع على تطبيقها . ولابد لنا من أن نشير في هذا المقام الى المساهمات المرموقة التي قدمتها بلدان عدم الانحياز في هذا المضمار .

ان المجالات التي يتناولها المؤتمر ، والجهود التي بذلت خلال اجتماعي الخبراء ، احدهما عقد في تموز/يوليه في جنيف ، والآخر قبيل أيام معدودة في هذه المدينة ، وكذلك النتائج التي تم التوصل اليها في ما يتعلق بالحاجة الماسة الى ضمان الاستمرارية الفعالة لبرنامج التعاون التقني المعتمد والى اعادة النظر دوريا في تطوره ، ان كل ذلك لحجة دامغة على اعترافنا بالحاجة الملحة الى أن نخطو خطوة عملاقة نحو ايجاد الحلول العملية الآن وفي هذا المكان .

اننا أتينا اليوم الى هذا المحفل باهتمام عميق وتفاؤل قويم . وفي اعتقادنا انه سيكون في منتهى الاهمية ان ينصب اهتمامنا خلال المداولات على القضايا الاساسية الآتي ذكرها . لابد لنا ، أن تبقى الصورة الشاملة عالقة بأذهاننا ، رغم تعقد المواضيع والمجالات المتعددة التي تستدعي منا الجهود ، وأن نضطلع بمهام دائمة للتنسيق على جميع المستويات وشحذ الهمم باستمرار لتعريف الآليات التي تمكن من التطبيق الفوري للمقررات التي يتم التوصل اليها .

اننا مسلحون بالدروس الواضحة التي تعلمناها من التجربة في الماضي . لقد كان هناك ارتفاع مؤقت في سعر المواد الاولية والنفط ، ولكن هذه التدابير المتخذة لم تساعد على عكس الاتجاه المتسارع نحو الزيادة في عجز ميزان مدفوعات بلدان العالم الثالث ، لأن ذلك لم يكن متسقا مع السلع المصنعة ، ولعجزنا عن صياغة تغييرات في الميادين التجارية والمالية والنقدية .

لذلك السبب وجب أن تكون المقررات المتخذة بصدد السلع والتجارة والامور التكنولوجية والمالية والنقدية ، وكذلك تلك التي لها اثر على مجالات تعاوننا الاخرى ، وثيقة الصلة فيما بينها . كان هذا هو الغرض من اقتراحي في الاسكندرية يوم ٤ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، انشاء نظام اقتصادي لتنمية العالم الثالث . وكان الهدف من ذلك هو جمع الآليات والجهود والمؤسسات التي شرعت بلداننا في تنفيذها لانعاش التعاون فيما بينها وذلك في اطار استراتيجية متكاملة وكجزء من كل عضوي .

ان هذه المبادرة لتزامن مطالبات ومواقف مماثلة من بلدان اخرى ، والنتائج التي تم التوصل اليها ضمن حركة عدم الانحياز . وبغض النظر عن القضايا الثانوية ، فان النقطة الاساسية هي أن تلك الاهتمامات السالفة الذكر لابد من أن تتجسد في المستقبل القريب .

ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد هو سعي مشترك ، واصبحت خطوطه العريضة معددة المعالم شيئا فشيئا بفضل العمل المشترك وبفضل اوسع وأوضح تجربة عرفها المجتمع ، الا وهي الظلم الدولي . وان اتخاذ الخطوات المنشودة معا هو المطلوب .

ومع ذلك ، ستكون الجهود المبذولة للتنسيق والتنظيم النظميين لبرامجنا الخاصة بالتعاون الاقتصادي قليلة الجدوى اذا لم تؤكدها بعد الموافقة عليها مقررات سياسية لاحقة .

وعلينا الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، أن نأخذ في الحسبان أن البلدان العالية التصنيع يمكنها الاتكال على برنامج اقتصادي متماسك ، وعلى النوع المناسب من التنظيم والادوات الصحيحة لغرض مقرراتها وللتكيف مع الحقائق الجديدة . ومن ثم فقد استعملت غالبيتها الازمة الاقتصادية لمنفعتها الذاتية وتغلبت على آثار التضخم المالي .

ولا يمكننا من جهتنا أن نحقق الا القليل من التقدم في اعمال النظام الاقتصادي الجديد ، اذا لم نوضح مقدما فيما بيننا ومن أجلنا ، برنامجا فعالا للتعاون وننهض به لكي ينفع شعوبنا .

لقد آن الأوان للتماسك المنظم ، ولانسجام كل الجهود سواء داخل بلدان عدم الانحياز

أو مجموعة السبعة والسبعين . هذا وقت الربط بين جميع المشاريع والتدابير والمقررات التي تتخذها المنظمات الاقليمية والعالمية الطابع التي ننتسب اليها وهذا ايضا ، باختصار ، وقت التعريفات السياسية والمساندة المالية .

اننا على علم بالمصاعب والمصالح التي تقف حجر عثرة امام تطبيق برنامج له هذا الشأن ، نجتمع من أجله اليوم . كما أنه لا تخفى علينا العقبات والضغوط التي ستفرض للحيلولة دون بلوغ امنيتنا المشتركة في ايجاد نظام اقتصادى جديد لتغيير علاقات القوة في الحقل الدولي .

تلكم هي الخطوة اللازمة التي ينبغي ان تكون في هذا النقاش الكبير الذى نخوض غماره في العالم البالغ التقدم . ولاتخاذ تلك الخطوة العملاقة لابد لنا من أن نكون في المجال الاقتصادى ، عاملا لتشجيع وتكييف التغيير . علينا ان نشيع فيما بيننا ونقيم الشروط المطلوبة ، لبلوغ ذلك الهدف، حتى يتسنى لنا ان نجلس حول مائدة المفاوضات بصفتنا مشاركين حقيقيين قادرين على التقرير والتأثير على مجرى الاحداث .

ان كل التحولات التاريخية الكبرى جاءت نتيجة للموضوعية وللعمل الثورى . ان ذلك يستوجب ونستطيع أن نكرر ذلك اليوم ، جهدا كبيرا من الالتحام والنقد الذاتي وأيضا الرغبة في أن نضيف الى كفاحنا من اجل التحرر في الميدان الدولي جهدا بدرجة مماثلة لازالة الاستعمار عنا داخليا . ان الترشيد الاقتصادى الذى ننادى به في النظام الدولي ينبغي أن يصطحبه تصميم كبير لانضاج هياكلنا الاقتصادية والسياسية .

وان الدولة العصرية ذات الكفاية ، الملتزمة بالبحث عن العدالة داخل نظام حياتها الاجتماعية هي فقط في مقدورها ان تصبح عاملا للتغيير يمكنها من صياغة استراتيجيتها الانمائية تماشيا مع أوسع برنامج لتحويل العالم - ذلك ما نسعى اليه .

اننا في هذا العصر نشهد جميعا أكبر تسارع للتاريخ ، اذ لم يسبق للحضارة في مختلف احقابها أن عرفت مثل هذه التحولات العميقة وهذا الاضطراب الاجتماعي والاقتصادى الحاسم .

ويتوقف علينا ما اذا كانت هذه التغييرات ستخيب ام تعزز تطلعات شعوبنا نحو مستقبل يبشر بالعدالة والحرية .

المرفق الرابع

البيان الذي ألقاه السيد كورت فالدهايم ، الأمين العام للأمم المتحدة ، في الجلسة العامة الثالثة لمؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية

انه لمن دواعي سروري العظيم أن أكون في المكسيك مرة أخرى وأن تتاح لي هذه الفرصة للمشاركة في مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية الذي يعقد على مستوى عال . وأود في البداية أن أشيد بصاحب الفخامة ، الرئيس لوبيز ايتشيفيريا ألفاريز ، الذي ساهم مساهمة شخصية منقطعة النظير في الدعوة الى هذا الاجتماع التاريخي ، ضاربا بذلك مثالا آخر على تفانيه في سبيل قضية التعاون من أجل الانماء . وليس بوسع المرء أن ينسى مبادرته واشتراكه في اقتراح ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الذي أصبح نقطة تحول في اقامة النظام الاقتصادي الجديد .

ان التحرك نحو التكامل الاقتصادي والتعاون بين الدول القائمين على المساواة - وقد يستطيع المرء القول نحو الاعتماد الجماعي على الذات - له جذور عميقة في امريكا اللاتينية ، مستوحاة من أفكار المحرر سيمون بوليفار الملهمة ، يرجع عهدها الى ١٥٠ عاما خلت . وهذا التاريخ ملئ بالدروس المفيدة بالنسبة للمهام التي تباشرون بالاضطلاع بها الآن .

ان حركة التضامن في العالم الثالث قد تكون اليوم على عتبة مرحلة جديدة وحاسمة . ولقد كانت هذه الحركة حتى الآن تطورا عفويا ورائعا الى أبعد الحدود في الحياة الدولية . وهي تدين بقوتها الحالية الى وحدة عميقة الجذور في المصالح ، وادراك ثاقب لكيفية الانتفاع بالمنظمات الدولية من أجل خدمة هذه المصالح .

وأرجو السماح لي بأن ألاحظ باعتزاز دور الأمم المتحدة في ظهور هذه الحركة وتقدمها . ذلك لأن سياسات العالم الثالث من أجل النهوض الاقتصادي صيغت أول ماصيغت ضمن اطار الأمم المتحدة . اذكر من ذلك ، على سبيل المثال ، دور اللجان الاقليمية التي ساهمت منذ البداية مساهمة بناءة في القاء الضوء على المصالح المشتركة للبلدان النامية . فمنذ أوائل الستينات ، مع ظهور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومارافقه من حوافز للهيئات الأخرى ، مازالت منظومة الأمم المتحدة منهمكة في حوار وتفاوض مستمرين وفعالين وشاملين . وفي تلك الهيئة عرفت مجموعتكم باسم مجموعة البلدان السبعة والسبعين . وعلى الرغم من ازدياد عدد اعضاء هذه المجموعة فيما بعد فقد بقيت لهذه التسمية قوتها الرمزية وقد دخلت التاريخ الآن قطعا . وانه ليسرني أن أذكر أن خدمات الأمم المتحدة ، مؤخرا ، سواء في المقر العالمي أو في الاقاليم ، قد استطاعت مساعدتكم في مساعيكم .

والسبب في أنني أذكر هذه الوقائع يرجع جزئيا الى أنها تلقي الضوء على التأثير القوي

الذى مارسته منظومة الأمم المتحدة في اعادة ترتيب الشؤون العالمية والعلاقات الاقتصادية التي عفا عليها الزمن . ولكن ثمة سبب آخر وهو انها تبرز نقطة هامة يجب ألا تغيب عن الأذهان طوال وجود المؤتمر وهي ان حركة التضامن في العالم الثالث لم تسع أبدا لأن تعزل نفسها عن الاطار العالمي أو عن مؤسسات التعاون العالمي وأن الدول النامية لم تدر ظهرها للتعاون العالمي . بل على النقيض من ذلك ، لقد أظهرت رغبتها في تحسين اتصالاتها العالمية وتوسيعها .

ومما يدعو الى الدهشة في بعض الأحيان أن تستطيع دول بهذا العدد الكبير ، تتسم بمثل هذا التنوع في الموارد وبمثل هذا التباين في مراحل النمو ، التوصل الى الاتفاق على سياسات تشمل مجالا واسعا من الأنشطة . وكثيرا مايوصف عمل هذه المجموعة بأنه خارق لأنها استطاعت أن تحافظ على استراتيجية مشتركة ضمن المحفل العالمي بالرغم من الاختلافات السياسية والايديولوجية . أو الاختلافات الأخرى الكبيرة . ولكن يجب ألا يغيب عن البال أن هذه الحركة قد ادركت بوضوح منذ البداية أن التضامن الاقتصادى يستطيع التغلب على الاختلافات وأن يوفر أوسع قاعدة ممكنة لأنواع كثيرة من التعاون .

وليس سرا أن بعض الدول المتقدمة قد تخشى أيضا أن تولد حركة التضامن مواقف متصلبة وأوضاعا غير مرنة قد تؤدى الى المجابهة والمآزق الحرجة . واني اعتقد انه يوجد اليوم تفهم أفضل للصعوبات الملازمة للحوار بين أطراف غير متكافئة في الثروة والقوة . ويعترف الجميع الآن بأن الغاية من التفاوض والحوار ليست الدفاع عن الوضع القائم ، بل يجب أن تكون احداث تغيير أساسي ومتسارع . وليس من السهل ، بالطبع ، تعريف المبادئ الأساسية أو التفاوض بشأن انتهاج سياسات عملية في محاولة من هذا النوع . ومع أنه من الممكن البرهان بشكل مقنع على أن اقامة نوع جديد من العلاقات الاقتصادية أمر مفيد للجميع على المدى الطويل . الا أن المصالح القصيرة الأجل قد لاتتلاقى . كما ان اتفاق الرأى الذى تم التوصل اليه بشأن الأهداف والمبادئ العريضة للنظام الاقتصادى الدولي الجديد لا يمنع ظهور المصاعب لدى وضع السياسات العملية والتفاوض بشأن الالتزامات الواضحة . ولا يمكن في سياق كهذا أن يسير الحوار دائما على مستوى ثابت من الصفاء . ومن المحتمل أن تكون هناك مراحل من التوتر والنزاعات التي تليها فترات من التسوية والتعاون . وعندما يفهم جيدا أن هذه أمور يجب توقعها ، يصبح من الممكن - بفضل التحلي بالنية الحسنة والحنكة ، والحكمة - توجيه عملية التفاوض في اتجاهات بناءة .

ولذلك فاني اعتقد باخلاص بأن تضامن العالم الثالث والجهد المستمر الذى يبذله للتوصل الى اتخاذ مواقف مشتركة سيواصلان تسهيل عملية التغيير . وهذا صحيح لاسيما وأن الاتجاه يميل الآن الى تنظيم المفاوضات لا بشأن اقتراحات محددة فحسب بل أيضا بشأن خطط عالمية تشمل مدى واسعا من السياسات والبرامج . وهو يتمشى ، بالطبع ، مع مبدأ البحث عن اقامة نظام جديد ومع ترابط المشاكل التي تتطلب اطارا متماسكا من السياسات العامة . ولقد أكد البعض احيانا أن البحث عن تضامن العالم الثالث وعن المحافل العالمية يؤخر ابرام الاتفاقيات المحدودة في مجال محدد أو آخر على نحو لا مبرر له . ولكن مايجب فهمه هو أن البحث عن اقامة نظام دولي اقتصادى جديد لا يمكن أن يكون أمرا قابلا للتجزئة . بل يجب ، بحكم التعريف تقريبا ، ان يشمل منهجا شاملا .

../..

ولقد ظهرت بالفعل بعض النتائج . فقد تغيرت المواقف وتعدلت بعض المعتقدات العميقة الجذور وتقدمت الحلول التقنية بقدر كبير . بيد أن هذه التطورات لا تبرر ، حتى الآن الثقة من جانب المجتمع الدولي بأن نظاما جديدا قد أصبح قيد المنال . ولكن عدم احراز تقدم أكبر في هذا المضمار يعود الى ظروف العالم اليوم ، بما في ذلك أن البلدان التي هي في مراحل مختلفة من التطور ، تأخذ بمجموعات مختلفة جدا من الأولويات ومجموعات من اختيارات العمل .

ويمثل هذا المؤتمر منهجا اضافيا - بيشر ، في نظره ، بخير عظيم - فهو يؤذن ببداية مرحلة من حركة تضامن العالم الثالث لن ينتصر فيها اهتمام هذه الحركة على التوصل الى اجراء المفاوضات ووضع الاقتراحات من أجل الحوار بين الشمال والجنوب . وان كان هذا سيبقى مهما . بل ستسعى الى زيادة الوزن النوعي لبلدان العالم الثالث في الشؤون العالمية عن طريق تنظيم العمل من أجل الاعتماد الجماعي على الذات بالتماس سبل التعاون التي من شأنها أن تعزز تعبئة مواردها المحلية وأن تعجل بالتغييرات الهيكلية التي هي غرض السياسات الانمائية . لقد أصبح واضحا منذ بضع سنوات أن الانماء الوطني يجب أن يكون أكثر اعتمادا على الذات اذا كان له أن يسير بسرعة أكبر وبتكيف أفضل مع الظروف المحلية . ان عبارة " الاعتماد على الذات " تشمل بالطابع معان مختلفة بالنسبة لمختلف الشعوب والمجتمعات . فهي تعني بالنسبة لمعظم البلدان أن تبذل جهودها لتصبح أقل تأثرا بتقلبات الأسواق العالمية وذلك بتنويع اقتصاداتها وتمثل رغبتها الشديدة في زيادة قدرتها على اتخاذ القرارات بشكل مستقل . ويعني الاعتماد على الذات ، أيضا بالنسبة لبعض البلدان نمطا أو أسلوبا جديدا من الانماء لأنها رأت أن الاعتماد المفرط على الأسواق العالمية أو التمويل الخارجي لا يؤدي الى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل بشكل أفضل وايجاد حد أقصى من العمالة . ومن الممكن ، بالتأكيد ، أن تحفز الجهود الجماعية تحقيق هذه الأهداف على نحو بارز .

وفي الحقيقة فان التقدم الكبير الذي حدث في هذا المجال هو اكتشاف العالم الثالث لامكانياته الكامنة وتصميمه على توحيد قواه لا من أجل التفاوض فحسب ولكن من أجل وضع برنامج عمل ايجابي للمشاريع والسياسات المشتركة . وقد أصبح هذا الاتجاه العام ملحوظا منذ انعقاد مؤتمر جورجتاون وقد تم دعمه بعمل جاد للغاية اضطلع به عدد من الأفرقة الدراسية .

ففي البرنامج الواسع النطاق المطروح امامكم الآن لم يعد الاعتماد الجماعي على الذات مجرد رمز أو مثل أعلى ملهم . بل اصبح مخططا للعمل . وهو برنامج شامل ومترابط وسليم اذ من الخطأ قصر تعاون العالم الثالث على المشاريع التي يعتبر توفير رأس المال اللازم ، المطلب الرئيسي فيها . فهناك في الحقيقة مناهج كثيرة أكثر تواضعا ولكنها مثمرة للغاية تستند الى الموارد البشرية والخبرة التقنية المكتسبة بالفعل والترتيبات المؤسسية الجديدة . وان جهود الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني بين البلدان النامية ، التي بدأ العمل فيها بالفعل هي مثال ممتاز بهذا الصدد . ولكن من الصحيح ان زيادة موارد رأس المال داخل العالم النامي توسع نطاق المنظور .

واذ توفر رأس المال بشكل أيسر وبشروط أكثر قبولا فيصبح ، عندئذ من الأسهل تعبئة التكنولوجيا المطلوبة مهما كان مصدرها .

ويستطيع المرء أن يرى فورا أن الاعتماد الجماعي على الذات يمكن أن يغير المستقبل المتوقع لعدد من أهداف النظام الدولي الاقتصادي الجديد تغييرا كبيرا . ويتبادر الى ذهن المرء الهدف الرامي الى زيادة حصة بلدان العالم الثالث من الأنشطة الصناعية بنسبة ٢٥ في المائة مع نهاية هذا القرن . ويفكر المرء في مجال السلع بأكمله . ويرى المرء أيضا أن الاكتفاء الذاتي في الأغذية في البلدان النامية يبدو الآن هدفا أقرب منالا . وكذلك تصبح اقامة شبكة من المؤسسات لانماء التكنولوجيا وتكييفها امكانية واقعية ، من المؤكد ان استكشاف موارد المعادن والطاقة واستغلالها في العالم الثالث سيستفيد من المبادرات المشتركة . وانه لمن دواعي التشجيع بالفعل أن نرى دول العالم الثالث التي تتوفر لديها موارد رأس المال وقد شاركت في بذل الجهد للتخفيف من قيود ميزان المدفوعات في عدد من الدول الأقل نموا ، التي كثيرا ما تعد من الانماء الوطني وكذلك من التكامل الاقليمي .

ومن نافلة القول انه اذا ما أريد اعداد برنامج دينامي للاعتماد الجماعي على الذات فيما بين الدول النامية يتسم بالفعالية الكاملة ، فلابد من وضعه ضمن اطار التبادل العالمي الأوسع . واذا أخذنا بعين الاعتبار اعلان بلدان العالم الثالث تصميمها على اقامة تعاون اقتصادي أكبر فيما بينها ضمن هذا الاطار العالمي الواسع ، يتضح تماما أن البرنامج المقترح اما كم يجب أن يعتبره الجميع خطوة ايجابية . ولذلك يجب أن يلقى التفهم التام من جانب البلدان المصنعة وان يشجعها على تقديم المساعدة المالية والتقنية .

ان برنامجكم يتصور امكانية وضع ترتيبات تجارية خاصة بين الدول النامية سواء على الصعيد الاقليمي أو على صعيد أوسع . وانني اعتقد أن هذا العمل يتمشى تماما مع منطق وضع برنامج للاعتماد الجماعي على الذات . ومن الصعب في الواقع أن نرى كيف يمكن لبرنامج طموح للتصنيع السريع أن يتوج بالنجاح التام دون ان تتوفر له درجة معينة من الحماية اللازمة لسوق واسعة بما فيه الكفاية . ولا توجد ثمة أية مشكلة تتعلق بالشرعية فيما يتصل بوضع ترتيبات من هذا النوع . فمبدأ عدم المعاملة بالمثل في حالات عدم التكافؤ الشديد يرد في عدة وثائق منها على سبيل المثال مقررات منظمة الغات (الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ذات الصلة . بيد أنه لا يمكن أن نتجاهل انه قد تكون هناك بعض المشاكل العملية. وذلك لأن أسواق العالم الثالث لا يمكن أن تصبح بسرعة بديلا لفرص التصدير المتوفرة في البلدان الصناعية المتقدمة . ولذلك يجب أن يكون هناك ، في استهلال الترتيبات المتعلقة بالافضليات ، تقدير دقيق للمضاعفات الممكنة وتحليل للمبادلات التجارية المستلزمة .

ان هذا هو مجرد تأكيد على العلاقات الحاسمة بين سياسة الاعتماد الجماعي على الذات بين البلدان النامية وسياسة التعاون العالمي في القضايا التي لا يمكن معالجتها الا على صعيد عالمي . وهذا موضوع معقد للغاية يجب ألا نغفل عن ايلائه كامل اهتمامنا لأنه سيلعب دورا أساسيا في جهودنا الرامية الى اقامة نظام دولي اقتصادي جديد .

../..

حضرات المندوبين الموقرين ، أيها السيدات والسادة ، ان مؤتمركم يؤذن ببداية مرحلة جديدة في الجهد المبذول من أجل اقامة نظام عالمي أكثر عدالة وانصافا وسيتوقف الكثير على نتيجة مداولاتكم . وانني أتمنى لكم كل نجاح ممكن في المهمة المتسم بالتحدي ، الذي تباشرون بالسير فيـــه .

المرفق الخامس

البيان الذي ألقاه وزير خارجية المكسيك السيد الفونسو غارسيا روبليز في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

انه لشرف عظيم أن نرحب أحر الترحيب بهذا العدد الكبير من الممثلين الموقرين للدول الأعضاء في المجموعة التي مازالت تحمل اسم مجموعة السبعة والسبعين مع أن عدد البيانات ذات السيادة الأعضاء فيها قد تجاوز المائة منذ بعض الوقت . ان هذا الاجتماع يتسم بمغزى خاص اذ هذه هي المرة الأولى التي يجتمع فيها أعضاء مجموعة البلدان السبعة والسبعين ليبحثوا على وجه الحصر مختلف نواحي التعاون الاقتصادي المتبادل ليضعوا الصيغ الرامية لتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي والاعتماد الجماعي على الذات .

وأود أيضا أن أعرب عن عميق تقديرنا لهم لتكرمهم بمنحي شرف رئاسة المناقشة العامة التي تبدأ اليوم . ولا ينتقص من امتناني أنني ادرك تمام الادراك أن هذا الشرف لا يعود الى انجازاتي الخاصة المتواضعة بل هو بالأحرى اعتراف بمساهمة المكسيك في بناء النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يشكل ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، حجر الزاوية فيه .

واسمحوا لي أن اشير الى الحقيقتين التاليتين باعتبار صلتهما الخاصة بجدول أعمال المؤتمر :

أولا ، الاقتراح الذي تقدم به رئيس المكسيك ، السيد لويس ايتشيفيريا الفاريز في الاسكندرية في ٤ آب/اغسطس ١٩٧٥ بخصوص انشاء نظام لانماء العالم الثالث من شأنه أن يؤمن الحماية الدائمة للأسعار ولتسويق الصادرات ويمدد جهاز الدعم المتبادل في جميع القطاعات بما في ذلك النقل ويضمن ، على الصعيدين الاقليمي والجماعي ، المستويات المثلى لاستيراد البضائع ورأس المال والتكنولوجيا .

ثانيا ، انشاء وتنظيم مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث الذي سيبدأ عمله رسميا غدا والذي ، على حد قول رئيس دولة المكسيك ، يهدف الى مكافحة الجمود الموروث من الماضي الاستعماري وكذلك السلبية التي تؤدي بشعوبنا الى العزوف عن اتخاذ القرارات لنفسها فيما يختص بالطريق الذي يجب اتباعه . ولتحقيق هذه الغاية سيقوم المركز بجمع البيانات ، وتجميع المعلومات عن التجربة العلمية والتكنولوجية ، وتعزيز البحث ، وتشجيع القيام بالدراسات وتنفيذ الحلول الملائمة لظروفنا الخاصة .

واذ اتكلم الآن من المنصب الرفيع الذي تبوأه رئيس المؤتمر فأنعم به علي ، أظن أن من المناسب بل وآمل أن يكون من المفيد أن أبدي بعض الملاحظات العامة حول المسألة التي أعطتنا اسم هذا المؤتمر .

../..

أولا ، أود أن أقول أن التعاون الاقتصادي بين الدول النامية مازال موضع اهتمام مستمر في كل من حركة عدم الانحياز ومجموعة البلدان السبعة والسبعين منذ أن برزت مجموعة البلدان السبعة والسبعين الى حيز الوجود في عام ١٩٦٤ في الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . فمنذ ذلك الحين اخذت المنظمات الاقتصادية الدولية تدرس عناصر التعاون المتبادل بانتظام متزايد . ووضعت الصيغ من أجل تعزيز العلاقات بين الدول النامية . واجريت دراسات عديدة كشفت النقاب عن امكانيات عظيمة للبلدان النامية وقد ساعدت هذه الدراسات على ارشادنا بالتدريج الى سلوك الطريق المؤدي الى تحقيق درجة أكبر من الاعتماد الجماعي على الذات . واما بالنسبة للاستعدادات المباشرة لهذا المؤتمر ، ففي اعتقادي ان عددا ضئيلا من الاجتماعات الدولية قد اتاح لها حسن العمل بالطريقة بمثل ماحظي به هذا المؤتمر من استعداد على هذا النحو الجيد بالرغم من قصر المدة المتاحة . فقد بدأت عملية الاعداد عندما تم الاتفاق على عقد هذا المؤتمر في " الاجتماع الوزاري الثالث " لمجموعة البلدان السبعة والسبعين الذي عقد في مانيلا في كانون الثاني /يناير وشباط/فبراير ١٩٧٦ . وقد اتفقت البلدان النامية ، عندما اجتمعت في الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي انعقدت في نيروبي في ايار/مايو ، على أن تسعى الى تأمين مستوى عال من المشاركة في " المؤتمر " ، بما في ذلك مشاركة الوكالات التي تضطلع بتنفيذ برامج التعاون بين البلدان النامية وأن تعجل بالأعمال التحضيرية للمؤتمر . وعقد في تموز/يوليه أول اجتماع للخبراء في جنيف ، صدرت فيه توصيات هامة . وفي آب/اغسطس ، اتخذ " مؤتمر القمة الخامس " المنعقد في كولومبو عدة قرارات ذات أهمية خاصة ومنح " برنامج مانيلا " تأييده الصريح القاطع . وقد عقدت البلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية اجتماعا على مستوى الخبراء في الآونة الأخيرة تبعه اجتماع آخر على مستوى الوزراء ، اختتم قبل بضعة أيام فقط ، لتحديد مساهمتها في المؤتمر .

وقد توجت جميع هذه الجهود التي تم تنسيقها بشكل متبادل ، بالاجتماع الثاني للخبراء الذي انعقد ، خلال الأسبوع الماضي ، هنا في وزارة الخارجية في تلاتيلولكو ، والذي صدرت عنه كمية كبيرة من الوثائق وسلسلة من الدراسات التقنية التي ستسهل دون شك أعمال هذا المؤتمر وتوجهها . واسمحوا لي أن أقول أن من دواعي الارتياح أن نلاحظ أن هذا المؤتمر قد حظي بمشاركة عدد كبير من الوكالات التي تضطلع بالعديد من المهام فيما يتعلق ببرامج الدعم المحدد للتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية .

وانني اعتقد أن الجهود الدؤوبة المتمثلة في هذا العرض الموجز الذي عرضته لتوي تلزمنا بمضاعفة جهودنا لتحقيق نتائج ملموسة وايجابية ليس فقط فيما يتعلق بالتدابير الآنفة الذكر وبالمساهمة المشار اليها في البندين ٧ و ٨ من جدول أعمال المؤتمر ولكن أيضا وبشكل خاص فيما يتعلق بمسألة يحتمل أن تكون من أهم المسائل - ان لم تكن أهمها على الاطلاق - في جدول أعمال المؤتمر ألا وهي البند ٩ الذي يشير الى " السبل والترتيبات اللازمة لتنفيذ برنامج التعاون الاقتصادي بين الدول النامية " .

../..

وانـي أعتقد أن أي شخص درس المسألة عن كثب لابد وأن يكون قد أدرك شيئين واضحين وبديهيين :

١ - ان النتائج التي يمكن توقعها من أي برنامج للتعاون فيما بين البلدان النامية ، مهما كان تخطيطه واعداده جيدين ، ستعتمد في التحليل النهائي على الأدوات المتوفرة لتنفيذه .

٢ - انه من الضروري العمول دون تعدد أو انقسام من أي نوع حول هذه المسألـــة بين مجموعة بلدان عدم الانحياز ومجموعة البلدان السبعة والسبعين ، قد يفضي على تضامـــن البلدان النامية . ومن حسن الطالع أن هذا الانقسام ، لا يبدو غير قابل للتصور فحسب بل انـــه غير معقول أيضا لأن أعضاء المجموعة الأولى هم جزء من المجموعة الثانية ويمثلون حوالي ثلثي الاعضاء فيهـــا .

وبالاضافة الى اعادة تأكيد هاتين الحقيقتين الأساسيتين واللتين ليس بوسع أحد ، فـــي اعتقادنا ، انكارهما ، فكل ما أستطيع أن اضيفه على ذلك ، بوصفي رئيسا للمؤتمر ، هو الاعراب عن أحر تمنياتي بنجاح المؤتمر في جهوده لتحقيق الأهداف التي بينتها ، والاشارة الى بعض الوثائق الهامة التي قد يجد المؤتمر فيها قرارات أو مقترحات من الممكن أن يكون النظر فيها مفيدا وذلـك كمساهمة متواضعة مني في هذه المهمة الدقيقة والبعيدة الأثر .

ففيما يتعلق بالمسألة بشكل عام ، من المناسب أن نضع نصب أعيننا ماعبر عنه مؤتمر كولومبـو عندما شدد على الحاجة الى " ضمان ايجاد التنسيق المناسب عند تطبيق الاجراءات المتخذة في اطار برنامج العمل للبلدان غير المنحازة بحيث لا تتعارض مع الاجراءات التي نص عليها القرار الخاص بالتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية الذي اصدرته مجموعة الدول السبعة والسبعين فـــي اجتماعها الوزاري الذي عقدته بمانيلا " ، ومضيفا الى ذلك ان اجتماع مدينة مكسيكو " ينبغـي أن يتيح الفرصة للمساهمة في تحقيق الهدف المذكور أعلاه " .

وأشار مؤتمر القمة أيضا الى هذه المسألة بالذات بعبارات واضحة لا لبس فيها فأعلن انـه يجب على البلدان النامية أن " تحصل على حقوقها الاقتصادية المشروعة في معاملاتها الدولية وذلك باستخدام قدرتها الجماعية على التفاوض " وأضاف أن " الظروف الحالية تحتم وجود ارادة مشتركـة واستنباط الوسائل اللازمة للاستغلال الكامل للموارد الاضافية والموارد والقدرات المتاحة في بلدان العالم الثالث بما يعود عليها بالمنفعة المتبادلة ويعزز التقدم الاقتصادي الجماعي . ولهذا ينبغي للبلدان النامية ، في مؤتمر مدينة مكسيكو " ان تدرس مختلف الوسائل والترتيبات البديلة اللازمـــة لتحقيق هذا الغرض " .

وفيما يتعلق بامكان انشاء هيئة عامة ، قد تكون كما رأى البعض على شكل مؤتمر يجتمع سنويا على المستوى الوزاري ، يجدر بنا أن ندرس الحالة الناتجة عن قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجـــارة والتنمية ٩٢ (د - ٤) الذي ، من نتائجه ، على مايبدو أن على مجموعة البلدان السبعة والسبعين اذا ما اتبعت الممارسة الحالية ، أن تعقد اجتماعا على المستوى الوزاري مرتين على الأقل كـــل ثلاث سنوات .

وأما بالنسبة لامكان انشاء هيئة أخرى ذات طابع دائم وتتألف من عدد محدود من الأعضاء فيمكن النظر في المشروع الذي قدمه فريق من الخبراء الى المؤتمر الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية الذي انعقد في أديس أبابا من ٦ الى ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ والاستفادة منه.

ويؤكد هذا المشروع :

ان أفضل اجراء لتعزيز التكامل الاقتصادي دون الاقليمي يتألف من " انشاء مجلس لتنسيق أنشطة التجمعات دون الاقليمية على الصعيدين الاقليمي والأقاليمي . ويمكن أن يتلقى هذا المجلس المساعدة من جميع المؤسسات الاقتصادية والمالية المتخصصة في الصيرفة ، والنقل ، والتغليص والتصدير والاستيراد ، والتسوية ، والشركات المتعددة الجنسية . . الخ وغير ذلك من المجالات " .

وفيما يتعلق بالتعاون الذي يمكن أن توفره الوكالات الدولية في هذا الصدد ، فمن الجدير بالذكر ان من بين أحدث الوثائق المتوفرة في هذا المضمار تلك الوثيقة التي قدمتها أمانات اللجان الاقتصادية الاقليمية بشكل مشترك الى المؤتمر . فهذه الوثيقة تؤكد على ضرورة تحسين المراسلات والاتصالات بين جميع اللجان الاقليمية ، وتسترعي الانتباه الى عجز الأجهزة المؤسسية القائمة عن الاستجابة بشكل فعال الى زيادة التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ومتطلباته الجديدة ، وخاصة على الصعيد دون الاقليمي . وتؤكد الوثيقة أن من الضروري النظر بشكل جاد في انشاء أجهزة أكثر فعالية داخل اللجان الاقليمية لتحقيق هذه الغاية وتصيغ عدة اقتراحات ملموسة بهذا الشأن .

وفيما يتعلق ببعض السبل البديلة التي يمكن النظر فيها فيما يختص بتنظيم أمانة عامة لمجموعة البلدان السبعة والسبعين ، يجدر بنا ان نذكر ماورد في وثيقة خبراء الاجتماع الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية ، التي أشرت اليها منذ هنيهة ، ومفاده أن " المجموعة أحاطت علما باقتراحين وردا في الوثيقة (UNCTAD/ECA/843) فيما يتعلق بالمسألة المؤسسية . وهذان الاقتراحان هما : (أ) نظام من تتشكل الأمانة العامة بموجبه من المندوبين الدائمين للدول الأعضاء في مجموعة البلدان السبعة والسبعين في جنيف ، و (ب) أمانة عامة منفصلة ومستقلة تتألف عناصرها من الدول الأعضاء في مجموعة البلدان السبعة والسبعين .

وبالاضافة الى ذلك قدم الوفد المصري في ذلك الاجتماع اقتراحا ثالثا ينص على مايلي :
(ج) أن تتكون الأمانة العامة من وحدات من الوكالات أو اللجان الاقتصادية الاقليمية لآسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية التي لها مكاتب دائمة في جنيف ونيويورك . وتقوم بخدمة مجموعة البلدان السبعة والسبعين وتوفر لها الأجهزة الضرورية لضمان التنسيق . وقد شدد الوفد على أنه لا يترتب على هذا الاقتراح أية مصروفات اضافية من جانب مجموعة البلدان السبعة والسبعين .

وأخيرا أوجزت مجموعة الخبراء الحكوميين التي أعدت الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمرنا هذا ، في تقرير اجتماعها التحضيري الثاني المؤرخ في ٢١ ايلول/سبتمبر ، استنتاجاتها فيما يتعلق بهذه القضية بالعبارات التالية :

" كان يوجد ثمة اتفاق ، بصورة عامة ، على ضرورة تأمين المتابعة الفعالة لبرنامج التعاون الاقتصادي الذي سيجري اعتماده والاستعراض الدوري التقدم الذي سيتم احرازه في تنفيذ البرنامج . ولتحقيق هذه الغاية ، رؤي ان من الضروري انشاء اطار عالمي لتنسيق الجهود المبذولة على مختلف الأصعدة . وجرى التشديد أيضا على وجوب اتخاذ تدابير تعاون محددة وتنفيذها على نحو واقعي مع مراعاة التقدم الذي تم بالفعل احرازه في عدة مجالات ، وعن طريق انشاء الاجهزة اللازمة حيثما يكون ذلك مناسبا ، آخذين بعين الاعتبار ضرورة تجنب ازدواجية الجهود .

" وفيما يتعلق بدعم المنظمات الدولية لأجهزة التعاون فيما بين البلدان النامية ، فقد اقترح أن تعمل المنظمات الدولية المعنية على ايجاد السبل والوسائل اللازمة لتنسيق الدعم الذي تقدمه ، بما في ذلك انشاء هيئة مشتركة بين الامانات " .

ومن الواضح أن الأمثلة التي أوردتها ليست سوى عدد صغير من الايضاحات الكثيرة التي يمكن تقديمها . بيد انني لا أعتقد بأن الوقت الآن مناسب لعمل ذلك أو أن منبر الرئاسة هو المكان الأمثل للقيام بذلك . وانني أميل الى الاعتقاد بأن الوثيقة التي أعدها الخبراء الافريقيون والتي استشهدت بها مرتين هي على صواب تام عندما تقول في فقرتها الاخيرة التي أشرت اليها منذ هنيهة انه بالنظر الى أن فريق الخبراء في جنيف لم يخلص الى أية استنتاجات ، فقد أوصت المجموعة الافريقية الامانتين العامتين " للجنة الاقتصادية لافريقيا " و " لمنظمة الوحدة الافريقية " بتقديم اقتراحات للمجموعة الافريقية في مؤتمر مكسيكو مبنية على دراسة مقارنة لمختلف الصيغ المتوقعة .

وللأسباب التي ذكرتها من قبل سأقتصر ، في ختام بياني ، على الاعراب عن امنيتي بنجاح المؤتمر في انشاء الأجهزة التي ستجري مناقشتها تحت البند ٩ من جدول الأعمال وبنائها على نحو منسجم ، لأنها على مايبدو العامل الحاسم في تعزيز النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتطويره وايجاد قدر أكبر من الاعتماد الجماعي على الذات في العالم الثالث من النوع الذي يضمن ممارسة جميع الدول في العالم الثالث السيادة والاستقلال السياسي الحقيقيين .

بيد أن هذا لا يعني بأي شكل من الاشكال التشكيك في الرغبة التي اومئت الى مجموعة البلدان السبعة والسبعين على الدوام تحبيذ التعاون مع مجموعات أخرى ، شريطة أن يقوم مثل هذا التعاون على المساواة في السيادة وأن يلبي متطلبات العدالة والانصاف . ولكنه ، بدون شك ، برهان مقنع على تصميم البلدان النامية العازم على حماية مصالحها الاقتصادية المشروعة في العلاقات الدولية عن طريق استعمال قدرتها الجماعية على المساومة .

وقبل أن أختتم هذا البيان الذي باتت تنوبه بعض الشيء ، أود أن أضيف بضعة كلمات حول العنوان الذي أعطي للمؤتمر : فالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عبارة عن فكرة مجردة . وللدلالة بدقة على أهمية مثل هذا التعاون من النواحي العملية أود ايراد بعض الأرقام.

فالبلدان النامية تشكل ثلاثة أرباع البشرية . ومعظم موارد العالم الطبيعية وطاقاته الانتاجية الكامنة موجودة في اقاليمها . وقد بلغت قيمة الصادرات فيما بين البلدان النامية في

عام ١٩٧٥ زهاء ٤٠ بليون دولار ، أي ٢٠ في المائة تقريبا من مجموع تجارتها . وتمثل التجارة بالسلع خمس هذا المبلغ . وبالاضافة الى ذلك ، فما زال معدل نمو التجارة بين البلدان النامية يزداد بالنسبة الى معدل نمو تجارتها مع بقية العالم .

وبصدد مسألة اتحاد منتجي المواد الخام ، التي هي موضوع المادة ٥ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، فالأرقام التالية المتعلقة بالاتحادات التي أنشأتها البلدان النامية بالفعل ، هي ، في الحقيقة ، ذات دلالة بليغة .

فانتاج البلدان الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط يمثل ٥٥ في المائة من الانتاج العالمي وتمثل صادراتها ٩٠ في المائة من الصادرات العالمية من النفط . ويسيطر اتحاد البلدان المصدرة للموز على ٢٣ في المائة من الانتاج العالمي و ٧٠ في المائة من الصادرات العالمية . وأما بالنسبة للمطاط الطبيعي فتسيطر الشركة المعنية بهذه المادة على ٨٦ في المائة من الانتاج العالمي و ٩٣ في المائة من الصادرات . وأما بالنسبة للزئبق فان ٥٩ في المائة من الانتاج العالمي يصدر عن اتحاد المنتجين المعني . ويغطي " اتحاد البوكسيت الدولي " ، الذي أنشئ مؤخرا ، ٧١ في المائة من الانتاج العالمي . وبالمثل تنتج البلدان الاعضاء في اتحاد البلدان المصدرة للحديد الخام ٣٥ في المائة من الحديد الخام في العالم وتصدر ٦٥ في المائة من المجموع العالمي . وبالاضافة الى ذلك ، فثمة شركة هي الآن قيد الانشاء تضم ثلاثة بلدان اسيوية تسيطر على ٨٠ في المائة من الانتاج العالمي للقنب وعلى ٦٨ في المائة من صادراته العالمية .

واذا ما تأمل المرء فيما أتيت على ذكره الآن ، فلن يصعب عليه أن يفهم كيف يمكن للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، الذي يرتفع الى المستوى ويتسم بالفعالية القصوى اللذين لا شك في اننا نرغب فيهما جميعنا ، أن يصبح أداة لا تقدر بثمن في تعزيز النظام الاقتصادي الدولي الجديد وفي ضمان قدرة العالم الثالث على ممارسة سيادته بدرجة من الاكتفاء الذاتي والرفاهية والحرية ، التي هي أفضل مساهمة للسلم .

المرفق السادس

البيان الذي ألقاه السيد غاماني كوربا ، الامين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في الجلسة العامة الثانية لمؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

أريد السماح لي في البداية بالتعبير عن ارتياحي الشخصي العميق لتواجدي مرة أخرى في مدينة المكسيك . فمنذ قرابة عامين ، اجتمع هنا ، في نفس هذا المبنى ، فريق عمل بناء على دعوة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وانكب على وضع مشروع ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . وقد أقرت الجمعية العامة ، فيما بعد ، هذا الميثاق الذي اقترحه الرئيس اتشيفيريا في الدورة الثالثة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في سانتياغو ، وأصبح الآن وثيقة من الوثائق الاساسية التي تتجلى فيها حتمية اقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية ، بل انه ، في الواقع ، أحد الاسس التي يجب ان يقام عليها النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ويعد ونستون الأمل يا سيدي الرئيس ، في أن يسفر الاجتماع الحالي لمجموعة البلدان النامية السبعة والسبعين المجتمعة هنا في مدينة المكسيك ، عن نتيجة ذات أهمية بالغة . ذلك أن مفهوم الاعتماد الجماعي على النفس ، أي مفهوم الصلات القوية والوثيقة بين بلدان العالم الثالث ذاتها لا مر أساسي للانتقاء الى نظام جديد ، بل انه في الواقع قد يجسم ، على مدى التاريخ ، واحدا من أهم ملامح الاقتصاد العالمي المعاد تشكيله .

سيدي الرئيس ، أن مهمة الاجتماع الراهن كما يتراءى لي ، هي اعطاء مضمون لهذا المفهوم وترجمة الروح التي تكمن خلفه الى عمل حقيقي وملموس . على أنه من الضروري متابعة مثل هذه الاعمال بوعي ورويّة ، فبينما قد ينتج عن عمل القوى التي تؤثر على السوق وسير التغيرات الاقتصادية شيء من المضاعفة للتبادلات فيما بين البلدان النامية ، فهذان لا يكفيان لاحداث التحول الرئيسي الذي يعد ضروريا جدا في هذا الميدان . ومازالت النماذج التاريخية التي نشأت في أواسط عصر التبعية لدول استعمارية أو متروبولية ، مستمرة في دعم العلاقات الثنائية التي اقيمت آنذاك . ولهذا السبب فان عملية التعاون فيما بين البلدان النامية يجب تعزيزها بوعي ، وتشريعها بستر وتيسيرها بواسطة الاعمال الهادفة والمستندة على العزيمة ، والموجهة خصيصا نحو هذه الغاية . ذلك ان الفشل في اتخاذ مثل هذه الاعمال وفي تعزيز العملية بتروٍ لن يفيد ، في المدى الطويل ، الا في الابطاء من عملية الانماء والتحويل في بلدان العالم الثالث . ولا يمكن لبلدان العالم الثالث أن تتوقع من البلدان الصناعية أن تستوعب اليوم كل العرض المتزايد من السلع والخدمات التي سوف تنتج عن عملية تحولها الاقتصادي ، بل انها ستحتاج الى اقامة واستحداث اتجاهات جديدة للتجارة . وتقدم البلدان الاشتراكية امكانية لا شك فيها في هذا الصدد ، ولكن أقصى امكانية تكمن داخل بلدان العالم الثالث نفسها باقاليمها الشاسعة ، وباعداد سكانها الضخمة .

سيدي الرئيس ، ان مفهوم الاعتماد الجماعي على النفس ، كما تصوره برنامج العمل من اجل نظام اقتصادي دولي جديد ، ليس في رأيي تعبيرا عن رغبة في العزلة أو الاكتفاء الذاتي ، بل انه ، على النقيض من ذلك ، يمثل بعدا اساسيا ورئيسيا في نظام جديد ومترابط للعلاقات العالمية وهذا عنصر رئيسي في استراتيجية عالمية تستهدف التنمية . ذلك ان المفهوم ذاته ليس فقط وسيلة لانشاء روابط فيما بين البلدان النامية وتقويتها ، بل هو أيضا أداة لتعويل علاقاتها مع بقية العالم . وهذا هو السبب ، ياسيدي الرئيس ، في أن هناك - على نحو ما تم الاعتراف به - معنيان لمفهوم التعاون فيما بين النامية : احدهما هو كالتعاون المتبادل بقصد تعزيز قوتها في المفاوضات وغيرها من المعاملات مع العالم الخارجي ؛ والآخر - وربما كانت اكثر حسما في المدى الطويل - هو تشجيع علاقات وثيقة ومباشرة بدرجة اكبر فيما بينها . وينبغي أن يسير هذان العنصران جنبا لجنب في تعاون ، وان يساند كل منهما الآخر ويعززه ، فمن شأنهما ، متضافرين ، أن يعبرا بدقة كافية عن دينمية النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

سيدي الرئيس ، ان فكرة التعاون فيما بين البلدان النامية ليست بطبيعة الحال مفهوما جديدا ، بل هي موضوع تكرر طويلا وبحدة في اجتماعات عديدة للبلدان النامية - في اجتماعات حركة عدم الانحياز وفي الاجتماعات الاقليمية وخاصة في امريكا اللاتينية ، ولكن لم يكن الزخم ابدا من قبل في مثل سرعته اليوم . فما كان في الماضي مبدأ عاما يكتسب الآن مضمونا يتزايد دقة . وقد اثبتت السنة الحالية ، سنة ١٩٧٦ ، انها ذات مغزى خاص من هذه الناحية ، اذ شهدت هذه السنة وعدا بعض التطورات التاريخية ، فتم تدريجيا تفصيل المفهوم الواسع لبرنامج عمل من أجل التعاون فيما بين البلدان النامية ، في سلسلة من الاجتماعات الحاسمة : لمجموعة البلدان السبعة والسبعين في مانيلا ، ولفريق الخبراء التحضيري لهذا المؤتمر في جنيف ؛ ولرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة في أولومبو ؛ وأخيرا اجتماع الوزراء الافريقيين بشأن التعاون الاقتصادي في اديس أبابا . وأثق في أن الدورة الحالية معلما آخر على هذا الطريق . ونتيجة لجميع هذه المداولات ، فقد بدأنا في تعيين المجالات الفعلية للتعاون ، والبرامج المحددة التي يمكن الاضطلاع بها ، والتدابير الملموسة التي يمكن تطبيقها ، وذلك على نحو اكثر تحديدا ودقة منه في أي وقت مضى .

ولكنني أعتقد أن جميع هذه الجهود قد افادت الآن أيضا في نقلنا الى طور جديد . فمجالات التعاون ، التي كانت قد حددت من قبل ، يجب الآن صياغتها في تعابير اكثر انصبابا على الجانب العملي . كما يجب توضيح المبادئ والافكار العامة بتفصيل اكبر ، وضمان امكانية وضعها موضع التنفيذ . ويلزم ايضا ابتكار وضع آليات التفاوض والتنفيذ الفعليين . وهذه هي المهمة التي ينبغي تحقيقها في الفترة المقبلة ، وهي مهمة تتطلب تنايما واعدادا وخبرة فنية .

وفي أثناء هذا العمل المتعلق بانشاء هذا محدد للروابط فيما بين البلدان النامية ، أعتقد أنه من الضروري التقدم على جبهتين . فمن ناحية ، هناك حاجة الى اضفاء مزيد من

القوة والدعم الى جهود التعاون المتبادل التي استهلتها من قبل وتستهلها في المستقبل مجموعات من البلدان النامية - على الاصعدة الاقليمية ودون الاقليمية وغير ذلك من الاصعدة .

ويجب النظر الى هذه الجهود ، التي تنطوي على امكانات كبيرة بلا شك ، على انها عنصر اساسي في المفهوم العام للتعاون ، يتعلق بالاطار العام الذي يجري اعداده لهذه الدراسة . ومن المهم التحقق من افضل الطرق لدعم جهود التعاون والتآزر فيما بين مجموعات من البلدان النامية أفعل واكثر ملاءمة للدعم المتبادل . وبعيدا عن اقتراحات التكامل الاقليمي - فانه يمكن الاضطلاع بعدد من التدابير المحددة التي تم تعيينها فعلا ، كأفضل ما يكون في اطار التآزر فيما بين مجموعات من البلدان النامية . ويعتبر الاقتراح المتعلق بالمشروعات المشتركة أو المؤسسات المشتركة مثالا في موضعه ، أما أن الاتجاه نحو انشاء رابطات المنتجين هو مثال آخر . ولكن من المهم ايضا في نفس الوقت التقدم على الجبهة الاعرض المتعلقة بالتعاون والتآزر من جانب البلدان النامية ككل ، فهذا التعاون له مغزى سياسي على طول الخط ، اذا جاز هذا التعبير ، اذ أنه سيعطي مثالا ومضمونا محددين للمفهوم العام للتضامن فيما بين بلدان العالم الثالث بصفة عامة . وهنا ايضا تم في هذا المجال بالفعل تعيين عدد من الامكانات الهامة والمثيرة بالغير . ومن بين هذه الامكانات على سبيل المثال : الاقتراح المتعلق بنظام الافضليات التجارية الخاص بالعالم الثالث ، والاقتراح الداعي الى ترتيبات تتعلق بالمدفوعات أو العملة فيما بين بلدان العالم الثالث ، والاقتراح الداعي الى مؤسسة خاصة للعالم الثالث في ميدان المالية والمصرفة . وهذه امثلة لبعض الافكار التي أعلنت من قبل ، وتلك التي ستظهر مستقبلا الى دراسة متعمقة واعداد بالتفاصيل ، يمكن ان تنتقل الى مرحلة التنفيذ العملي ، وهذه هي مهمة حكومات البلدان النامية . ولكنني قد أضيف بأن هذه ليست مهمة الحكومات وحدها ، اذ يتعين على المؤسسات الاخرى في العالم الثالث ان تسهم في هذه العملية ، وأحب أن أقول ، في هذا الصدد ، بأن اقامة مركز لدراسات العالم الثالث ، الذي سيفتتح غدا ، وأنشطة هيئات مثل ندوة العالم الثالث هي مسائل تستحق التشجيع .

سيدي الرئيس ، كثيرا ما يقال بأن التفاوت القائم فيما بين بلدان العالم الثالث هو عامل مسبب للشقاق ، يمكنه تقويض وحدتها والامكانات المقبلة للتعاون فيما بينها . وأعتقد أنا ان العكس صحيح . فحقيقة ان البلدان النامية متباينة في مستويات تنميتها ولها مواصفات طبيعية مختلفة وذات طاقات انتاجية متباينة ومهارات مختلفة ... هذه الحقيقة بالذات تتيح فرصة قيام تبادلات مفيدة فيما بينها . وينبغي لاطار التعاون بطبيعة الحال ، أن يولي اهتماما الى حقيقة التباين والى حاجة البلدان الاضعف الى الحماية . ولكن يمكنه في نفس الوقت استغلال الفرص التي توفرها هذه الفروق نفسها - وهي فرص واسعة ومثيرة في الواقع .

سيدي الرئيس ، أرغب في هذه المناسبة في لفت النظر الى بعض الاعداد التي ستتم في الشهور القادمة ، والتي لها أوثق صلة مباشرة بمجمل فكرة التعاون فيما بين البلدان النامية . وأشير بذلك الى المفاوضات التي ستبدأ قريبا ، كنتيجة للدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في نيروبي في ايار/مايو ، هذا العام . وكما تعلمون جيدا ، فان مسألة

التجارة بالمواد الخام أو السلع الاساسية تحد بانها رئيسيا من جوانب النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وقد كان لقضية السلع الاساسية وزن كبير في اجتماع نيروبي ، وأنشوء اطار جديد لبرمته للتفاوض بشأن البرنامج المتكامل للسلع الاساسية وتنفيذه نتيجة للقرار المتخذ . وان هناك تأييد واسع في نيروبي لمفهوم البرنامج المتكامل . وبالرغم من عدم اتخاذ قرار بشأن انشاء صندوق التمويل المشترك للسلع الاساسية ، وعدم التوصل الى اتفاقيات بشأن السلع الاساسية كل على حدة ، جنبا مع ذلك الالتزام بالتفاوض بشأن هذه العناصر كجزء من ممارسة منفردة يجب انجازها في اطار زمني محدد . ونتيجة لقرار نيروبي ، أعتقد أن قضية السلع الاساسية قد دخلت نفسها طورا جديدا ، فقد تخطينا مرحلة البحث بشأن الحاجة الى عمل ، وعلينا أن نركز الان على ضمان اتخاذ عمل في الواقع . ومهما يكن تأييدنا على أهمية وتعقيد التحدي الذي ينتظرنا فلن يكون قويا كما ينبغي . ان المفاوضات التي ستجرى على مرحلة تتراوح بين ثمانية عشر شهرا وعامين ليست من النوع الذي يهدف الى اتخاذ قرارات عامة ، بل انها تهدف الى اعادة التشكيل الفعلي لأسواق مجموعة من السلع الاساسية ذات الاهمية للبلدان النامية ، ولا يمكن انجاز هذه المهمة بسهولة ، حيث لا تكاد توجد أية سوابق وقعت قبلها ، بل هي تتطلب تركيزا شديدا للجهد وقدرة تنايمية ونبرة فنية . فقد حيرتنا الترتيبات السلعية في الماضي ، فحيث تكون ارادة العمل ضعيفة ، يسهل جدا ان تصبح التعقيدات الفنية اليد العليا فلا يحدث الا القليل ما خلا المناقشات المداولة والنتائج غير الحاسمة . وعندما طرح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية البرنامج المتكامل ، كان ينشد التغلب على بعض جوانب الضعف في المنهج المتجزء الذي اتبع في الماضي . ولكن الاطار الذي طرحه قرار نيروبي ليس ضمانة للنجاح في حد ذاته ، اذ يتعين الاستفادة منه والانتفاع به بطريقة هادفة تتسم بالتصميم .

سيدي الرئيس ، ان اقتناعي الصميم هو أنه ينبغي للبلدان النامية أن تنظر الى هذه المفاوضات الدولية كأحد اهتماماتها الرئيسية في الفترة المقبلة ، حيث لا أعتقد أن هناك تعهد أكبر يواجه قدرتها على التعاون والتآزر فيما بين بعضها البعض . وسوف تحتاج الى ايلاء اهتمام جدي الى وسائل تحقيق هذا التآزر . وستشترك نفس البلدان الصناعية فعلا ، بوصفها دول مستهلكة رئيسية ، في جميع المفاوضات بشأن كل منتج من المنتجات على حده ، ولن يصدق ذلك على البلدان المنتجة ، اذ تحتاج هذه الى بذل جهود خاصة لضمان التشاور والتآزر . واذا كنا نبحث عن اتفاقيات بين المنتجين والمستهلكين ، فمن البديهي والمؤكد أن الاتفاق فيما بين المنتجين انفسهم يعد شرطا اساسيا لهذه النتيجة . وتبدأ ، في أيلول/سبتمبر ، المفاوضات المتعلقة بكل منتج على حده ، ولدينا اجتماعات مقررة بشأن أربع منتجات هذا العام وحده بالاضافة الى اجتماع تحضيري بشأن الصندوق المشترك . ويمثل سير هذه الاجتماعات أهمية حيوية بالنسبة لقضية العمل في ميدان السلع الاساسية بأسرها ، وبالنسبة لمشاكل التجارة في المواد الخام نفسها التي تشكل جزءا حيويا من النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

سيدي الرئيس ، ان المفاوضات الحاسمة ينبغي أن لا تجرى فقط في ميدان السلع

الاساسية وحدها . فقد استهل مؤتمر نيروبي سلسلة من الاجتماعات بشأن مدونة لقواعد السلوك في مجال نقل التكنولوجيا ولوضع مبادئ توجيهية بشأن الممارسات التقييدية للتجارة . ولهذه القضايا ايضا صلة وثيقة بقضية التعاون فيما بين البلدان النامية ليس من ناحية المفهوم فحسب ، بل ومن الناحية العملية . ومن المشجع أن اجتماعا تحضيريا للبلدان النامية بشأن المدونة الدولية لقواعد السلوك في مجال نقل التكنولوجيا ، سيعقد هنا في مكسيكو في المستقبل القريب .

سيدي الرئيس ، ان المهمة التي تنتظرنا تتطلب ، كما قلت ، قدرا كبيرا من التنظيم والاعداد من جانب البلدان النامية ، ومرد ذلك بصفة خاصة ، الى اننا ننتقل بصورة متزايدة من القضايا العامة الى القضايا المحددة في ميدان القضايا الدولية . كما أننا ننتقل من فترة تسود التنبؤ باستجابة البلدان النامية فيها الى عمليات العالم الثالث يقوم في المقام الاول على اعتبارات انسانية واخلاقية ، الى فترة يلزم أن يقوم فيها على أساس الاحتياج الى تغييرات في الهياكل الاساسية . وهذا الطور الجديد ، يجب ان تسبقه عملية تقوية القدرة على العمل من جانب البلدان النامية نفسها محل التوسل . واننى لأشعر بأن النتيجة التي تحققت في نيروبي بشأن السلع الاساسية لم يكن يتسنى تحقيقها لولا أن البلدان النامية قد اظهرت تماسكا ووحدة وقدرة على دعم طلباتها بارادة العمل بنفسها واستخدام مواردها الخاصة بها . وستكون مثل هذه الاعمال ذات أهمية حاسمة في المستقبل .

سيدي الرئيس ، سيحتاج هذا المؤتمر الى ايلاء اهتمام الى افضل طريقة تنظم بها البلدان النامية نفسها لمواجهة التحديات التي تنتظرها . وفي الواقع تعتبر هذه القضية ألا وهي قضية الآليات المؤسسية ، بندا هاما في جدول اعمالكم . وليس مطلوبا مني أن ابدي رأيي بشأن الخطوات المحددة التي يمكن اتخاذها على افضل وجه في اتجاه هذا الهدف ، ولكن لا شك لدي في انه كلما عظم الاستعداد وتعاظمت الخبرة الفنية وتعاظم الالتزام الذي يمكن للبلدان النامية أن تمارس به تأثيرها على القضايا الرئيسية لعصرنا ، كلما تعاظمت امكانيات النجاح .

سيدي الرئيس ، أود أن أقول في الختام ، كم اقدر كثيرا ارتباط مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بهذا الاجتماع ، فان لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية صلة خاصة ودائمة بمجموعة البلدان السبعة والسبعين ان أن المجموعة نفسها أنشئت في اطار مؤتمره الاول . ورغم ان المجموعة قد اظهرت في محافل اخرى منذ ذلك الحين الا أن وجودها القوي في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية مايزال ذا أهمية حيوية لعملنا . وعلاوة على ذلك ، فان بالذات مفهوم التعاون بين البلدان النامية شاغلا من الشواغل المحددة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لفترة طويلة . ولدينا الآن ومنذ بعض الوقت ، شعبة تابعة للامانة مكرسة لمسألة التوسع التجاري بالذات فيما بين البلدان النامية . وقد سعينا الى الاسهام في تطوير وتعميق الافكار والاقتراحات في هذا الحقل . وقد اتخذ مؤخرا في مؤتمر نيروبي قرار باقامة لجنة حكومية دولية كجزء من الجهاز الدائم لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، تهتم بالمساندة التي يمكن للمجتمع الدولي

وللمنظمات الدولية ايلاؤها لجهود البلدان النامية الرامية الى التعاون . ونحن ،في الامانة العامة للمؤتمر نتطلع باهتمام الى مساندة عمل هذه اللجنة والاسهام فيه . ولكن اسهام امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في موضوع التعاون لن تقتصر على تدابير المساندة هذه وحدها . فاننا نتطلع باهتمام أيضا الى مواصلة وتعزيز الاسهام الذي قدمناه لمفهوم التعاون ذاته ، سواء في ابعاده الخاصة والعامة ، وأن نكون عونا للبلدان النامية في اعطاء معنى حقيقي لكفرة الاعتماد الجماعي على النفس ، وأما تتطور هذه الفكرة وتصبح جزءا أساسيا من استراتيجية شاملة للانماء ، فانها ستؤدي ايضا دورا متزايدا وسط شواغل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وأمانته العامة .

المرفق السابع

البيان الذي القاه السيد عبدالرحمن خان ، المدير التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي

سيدي الرئيس ،

اصحاب الفخامة

اسمحوا لي أن ابدأ هذه الملاحظات القصيرة بالاعراب عن صادق امتناني وتقديري للبلد الذي نحل عليه ضيوفا ، ولشعب المكسيك ورئيسه ، صاحب السعادة السنيور لويس اتشيفريا ، لما لقينا من ترحاب حار وما وجدناه من ترتيبات فعالة بمناسبة عقد هذا المؤتمر ، الخاص بالتعاون فيما بين البلدان النامية .

انني يا سيدي الرئيس اعتبر هذا المؤتمر قادرا على ان يقفز بالعالم النامي قفزة تاريخية الى الامام . ان التعاون الاقتصادي الناجح يقتضي ، كما تعلمون ، النية الحسنة كعنصر اساسي له . ويستلزم ايضا اعترافا واضحا بان في الجهود المتضافرة فرصا للتقدم اكبر من المحاولات المنفردة . وفي اعتقادي ان دعوة هذا المؤتمر الى الانعقاد لبرهان ليس فقط على وجود الارادة السياسية المنشودة ولكن ايضا على ان تضافر الجهود امر لا بد منه لبلوغ اهداف العالم الثالث الاقتصادية .

ان المهمة التي تنتظر المؤتمر مهمة ضخمة . وان الوقت الذي انقضى قبل ان تعترف تجمعات البلدان المتقدمة النمو بضرورة التعاون الاقتصادي ، والتقدم البطيء نسبيا الذي حققته تلك البلدان نحو ايجاد مجتمعات اقتصادية حقيقية ، لشاهد على مدى المصاعب التي يواجهها المؤتمر . وان المصاعب لهي اكبر في حالة العالم النامي ، حيث ان بعض بلدانه غالبا ما تكون حديثة العهد بالاستقلال ومنهمكة الى درجة كبيرة بتوطيد هياكلها الوطنية .

ولئن يكن الدرب وعرا ، فمن رأيي انه من الصواب حقا ما تم حتى الان من التأكيد الى حد كبير على التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، بغية بلوغ اهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد . بيد انه ، كما لا يخفى عليكم ، يا سيادة الرئيس ، ان تغيير الافكار والمواقف لا يأتي الا بعد مضي وقت طويل ، في حين ان الوقت الذي امامنا لارساء قاعدة لتوزيع الثروة بين الاغنياء والفقراء على نحو يكون اكثر ارضاء ، محدود الى ابعد الحدود . لذلك ، ارى ان الجانب الذي بات اهم لاقامة تعاون اقتصادي دولي هو ان تقوم البلدان النامية نفسها بتسخير الموارد الموجودة فيها في برنامج يعود بالنفع المشترك على كل من يساهم فيه بنصيب . والبلدان النامية باثباتها مثل هذه المقدرة ، ستزيد لا محالة في قوتها التفاوضية الجماعية عند استحداث علاقات دولية اكثر انصافا .

لقد وردت هذه الفكرة بدقة وتفصيل في اعلان وبرنامج عمل ليما بشأن الانماء الصناعي والتعاون اللذين اقرهما المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي وصدقت عليهما

../..

بالتالي الجمعية العامة . ان التعاون بين البلدان النامية هو جانب مرموق من خطة العمل ، التي تشير الى جملة من التدابير المحددة للنهوض بالتعاون الصناعي بين البلدان النامية . وقد تجسم في هذه التدابير ، في جملة امور ، انشاء جهاز مؤسسي للتمكين من التنسيق بين البلدان النامية في اكتساب التكنولوجيا الاجنبية والانتفاع بها ، وابرام اتفاقيات طويلة الاجل للتخصص الصناعي .

ان صعوبة مهمة هذا المؤتمر تزداد اتضاحا ونحن نفكر في تعقدها . ولا يخفى عليكم ان التعاون الاقتصادي يمكن ان يتخذ شتى الاشكال . ان مجال التعاون يكاد يوجد في كل القطاعات ، سواء كان ذلك في المالية او الصناعة او الزراعة او التجارة .

ولا شك انكم ستتناولون في مداولاتكم كل واحد من تلك القطاعات على حدة ويؤمل ان تخرجوا منها ببرامج تعاونية عملية وملموسة في كل منها .

ان شغلنا الشاغل في منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي هو القطاع الصناعي ، على الرغم من ان هناك اعترافا متزايدا بانه لا يمكن فصل هذا القطاع عن ذاك . لقد اعترف المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي بجلاء بدور الصناعة كأداة ديناميكية للنمو لا بد منها من اجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة للبلدان النامية . وعليه ، اذا اريد للتعاون بين البلدان النامية ان يكلل بالنجاح ، فلا بد من ان يعتمد على برنامج محكم التخطيط لتقاسم التقدم التكنولوجي ، وان يعترف بدوره المركزي في خلق العلاقات الانتاجية الصناعية .

لقد اقام العالم النامي الدليل على امكانية استعمال التعاون الصناعي كوسيلة من وسائل النمو الاقتصادي . وغني عن البيان ما انجزته المجموعة الاندية ، مثلا ، من تقدم في تطبيق اتفاقية التكامل الصناعي . وفي منطقة اخرى ، اى منطقة رابطة دول آسيا الجنوبية الشرقية ، أظهرت البلدان النامية بوضوح عزمها على التعجيل بالتنمية الاقتصادية عن طريق اتفاقات ذات مغزى للتعاون الصناعي . وهذه على كل حال تنزع الى ان تكون استثناءات . وقد عجزت في عديد من الحالات الاخرى برامج تكاملية طموحة عن ان تخرج الى حيز التنفيذ . لذلك فان احدى اهم المسائل التي تواجه المؤتمر هي نقل نجاح التعاون الصناعي في مجموعة اقليمية معينة الى مناطق اخرى من المعمورة . وفي الوقت ذاته ، لا بد من الخطوط التوجيهية التي يوسع بواسطتها التعاون الاقليمي الناجح في الميدان الصناعي ضمن اطار اقليمي .

لقد شاركت منظمة الامم المتحدة عن كثب في التخطيط لعدد هائل من مشاريع التعاون الصناعي . وأسدت المنظمة المشورة ، حسب الطلب ، في التخطيط الصناعي على اساس اقليمي ، لا سيما فيما يخص جدوى وموقع الصناعات الاقليمية وما ينتج عنها من توزيع للفوائد . وفي حالات اخرى ، كانت منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي رائدة في بعض النهج الاقليمية للتعاون الصناعي مركزة على انشاء مشاريع صناعية مشتركة . ولقد اتاحت تلك البرامج للمنظمة تكوين خبرة لا يستهان بها في التعاون الاقتصادي ، ولا سيما في الحقل الحيوي لنقل التكنولوجيا .

وفي اعتقادنا ان المجال واسع لنقل التكنولوجيا بين البلدان النامية . وكما تعلمون ، يا سيادة الرئيس ، ان عددا من البلدان النامية قد كون ليس فقط درجة عالية من المعرفة التكنولوجية ، بل مهارات في احراز التكنولوجيا وانمائها . ولا ريب ان البلد المضيف لنا ، أى المكسيك ،

ليدخل في مصافها . وقد علمتنا التجارب ، يا سيادة الرئيس ، ان لتلك المعرفة فائدة لا نزاع فيها للبلدان النامية الاخرى في الطور الاول من تنميتها الصناعية ، لا سيما وان الحصول عليها قد تم في ظروف البلد النامي . لذلك فقد استهلت منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي عددا من المشاريع النموذجية تتبادل بها البلدان النامية المعلومات الخاصة بانماء ونقل التكنولوجيا .

وثمة عامل آخر برز من خلال عملنا في هذا الميدان ، ألا وهو ضرورة استحداث تكنولوجيات تتماشى مع متطلبات البلدان النامية . ويمكن للوضع ان يختلف كثيرا بين البلدان النامية ، وايضا بين قطاعات الصناعة المعنية . الا ان كثيرا من البلدان النامية تجمع بينها مميزات مشتركة . ويدخل في هذا الباب مثلا أنماط العمالة والعوامل المناخية . وفرص وفورات الانتاج الكبير . وينبغي اخذ هذه العوامل بعين الاعتبار في استحداث تكنولوجيات معدة خصيصا لمختلف بلدان العالم النامي . وفي هذا الصدد تستكشف الان منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي فرص استحداث وادخال تكنولوجيات ملائمة تأخذ في الحسبان موارد البلدان النامية ، اى تكنولوجيات تؤدى الى الانتاجات المتحررة من التعقيد الزائد ، وتلبي بالتالي الحاجة الحقيقية للجماهير . وبرأينا ان ذلك يمكن ان يكون حافزا هاما على التعاون التقني والتجارة بين البلدان النامية .

وفي نظرنا ايضا ، يا سيادة الرئيس ، ان اى شكل من اشكال التعاون الصناعي في العالم النامي يستلزم محفلا لمناقشته . وبودى ، في هذا الصدد ، ان استرعي انتباه المؤتمر الى التوجيه الذى تضمنه اعلان وبرنامج عمل ليما والذى يدعو منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ان تنشئ نظاما للمشاورات والمفاوضات على المستويات القطاعية والاقليمية والاقليمية .

وقد طلب مجلس الانماء الصناعي من امانة منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ان تسير على مثل ذلك النظام للمشاورات والمفاوضات على مستوى القطاعات ، وعلى اساس تجريبي . وتقوم المنظمة بهذا الصدد بتنظيم مشاورات فيما يتعلق بالحديد والصلب والاسمدة وصناعات زراعية اخرى .

ويفكر مجلس الانماء الصناعي كذلك في توسيع النظام على نطاق عالمي . ومن شأن ذلك النظام ان يسمح باجراء مناقشة ذات مغزى فيما يخص النمط المستقبلي للصناعة في العالم الثالث . ومن شأنه ايضا ان يوفر منتدى يمكن به للبلدان النامية ان تفاوض في توزيع ذلك النمط الصناعي وفوائده ، وان تضع ايضا نهجا مشتركا للمناقشة مع العالم المتقدم النمو . اننا نعتبر ان نظام المشاورات والمفاوضات ينطوى على امكانية تشكيل اداة كبرى للسياسة العامة لتحديد الانماء الاقتصادى الشامل المقبل ، على ألا يغيب عن البال هدف ليما الذى ينص على ان يكون نصيب البلدان النامية ٢٥ في المائة من مجموع صناعة العالم عند حلول عام ٢٠٠٠ .

هناك جانب آخر هام يتعلق بالتكامل الصناعي ، ينبغي ان يكون اداة لتعزيز التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية وهو جدير باهتمام المؤتمر ، الا وهو صندوق الانماء الاقتصادى . ولقد كانت المبادرة لانشاء صندوق للانماء الصناعي مرة أخرى نتيجة للمؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي . وقد دلّ ذلك المؤتمر على انه ينبغي لصندوق الانماء الصناعي ان يمكّن المنظمة من تقوية برامجها الرامية الى اقامة التعاون بين البلدان النامية او تكثيفه او كليهما معا .

لقد كان الصندوق لا يزال موضع دراسة نشطة من مجلس الانماء الصناعي ، ويحدونا الامل ان ينال موافقة الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، التي يمكن ان تظهر الصندوق الى حيز الوجود في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ .

وفي هذا الصدد فان عقد تبرعات لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي من قبل البلدان النامية التي تستطيع فعل ذلك ، سيكون بمثابة خطوة الى الامام تؤول الى زيادة تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية .

ولقد قمت بلفت النظار ، يا سيادة الرئيس ، الى تلك المبادرات التي يضطلع بها في المنظمة السالفة للتشديد على الاهمية التي نوليها لانماء الاكتفاء الذاتي الجماعي بين البلدان النامية . وهناك مبادرات اخرى مماثلة جارية مجراها في منظومة الامم المتحدة باسرها ، وعليه ، أود ايضا ، وانا اتمنى لكم كل نجاح في مداولاتكم ، ان اشير الى الفرصة المتاحة للمؤتمر للانتفاع من خبرة منظومة الامم المتحدة بغية انجاز برنامج تعاوني فعال وشامل .

المرفق الثامـــن

البيان الذى القاه انريك ف . اية ليسياس ، الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية نيابة عن اللجان الاقتصادية الاقليميـة التابعة للامم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لاوروبا واللجنـــة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لغربـي آسيـــا)

السيد الرئيس ، السادة المندوبون الموقرون :

انه لشرف عظيم لي ان اتحدث الى هذا المحفل لبلدان العالم الثالث في هذا الموضـوع الهام بالنيابة عن زملائي الامناء التنفيذيين للجان الامم المتحدة الاقتصادية الاقليمية لاوروبـــا وآسيا والمحيط الهادئ وافريقيا وغربي آسيا .

وان اجتماعنا هنا في هذا الاجتماع استجابة لدعوة منظميه الكريمة لدليل على رغبتنا الاكيدة في التعاون مع بعضنا البعض في أن نفعل ذلك على نحو يتمشى مع أهداف هذا الاجتماع ، الذى يرمي الى تعزيز اجهزة التعاون الافقي فيما بين البلدان النامية .

لماذا التعاون الافقي ؟

ان الحركة نحو التعاون الافقي لم تنجم من فراغ . فهي نتاج لادراك العالم لشيئين فـــي عالم اليوم : اولهما ، الحاجة للعمل على معالجة الازمات وانهيار النظام الاقتصادى القديم الذى شكل في نهاية الحرب العالمية الثانية ، وثانيهما هو مسيس الحاجة لاعادة النظر في اساليب الانماء السائدة في كلا العالم المتقدم النمو والعالم النامي . وهذان العنصران مرتبطان ارتباطا وثيقـــا ببعضهما البعض فيما يتعلق بأسبابهما وحلولهما الممكنة .

ان الفجوة الضخمة القائمة بين مستويات المعيشة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية هي أمر غني عن البيان . كما أن أداء النظام الاقتصادى الدولي لوظيفته خلال العقود القلائـــل الاخيرة ــ رغم كفاءته العالية من وجهة نظر معينة ولصالح مجموعة معينة من البلدان ــ لم ينجح في سد الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ولم يؤد الى تقاسم المجموعات الاجتماعية المختلفـة فرص جني ثمار التقدم التكنولوجي على أساس عادل . وقد أدت تلك العقائق الى ظهور ادراك عـام للحاجة الى تحقيق نظام اقتصادى دولي جديد ، على اساس من الانصاف والعدالة والى تقســـيم دولي جديد للعمل في العالم . وقد أخذ المجتمع الدولي يقوم بدوره في السعي لتحقيق هـــذا الهدف النبيل في السنوات الاخيرة عن طريق مفاوضات مضنية ، ولاسيما في محافل الامم المتحـــدة . الا ان الشوط أمامنا مازال بعيدا قبل ان يتسنى لنا انشاء قواعد جديدة ومؤسسات جديدة وانهـــاء الارتباك وعدم الاستقرار الحاليين .

../..

ولقد واكب السعي المذكور أعلاه ، تزايد النقد الحاد في كل من الدوائر الثقافية والسياسية لأساليب الانماء التي سادت في العقود الاخيرة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وفي القطاع الغني من العالم ، يعزى عدم الرضا عن أساليب الانماء العالية الى الافراط الذى يتسم به مجتمع الوفرة ، بينما ينبعث في البلدان النامية نتيجة للافراط في الفقر. وكان رد الفعل في البلدان الغنية هو اعادة النظر في العلاقة بين النمو الاقتصادى والبيئة ، وشجب ما للتكنولوجيا من آثار غير معروفة على الطبيعة ونوعية الحياة الحضرية ، ورفض فكرة مجرد تحقيق تقدم خطي غير محدد باعتبارها فكرة غير منطقية ، والقيام ببحث دؤوب عن توازن جديد بين الكم والنوع في النمو الاقتصادى .

أما في البلدان الفقيرة ، فان المشكلة تطن في شكل مختلف ، ذلك لان الهدف الاساسي ليس تحسين نوعية الحياة انما تحقيق حد أدني معين من الدخل يسمح بمواصلة الحياة .

ولقد جرى تنظيم بلداننا على شاكلة ونسق البلدان المتقدمة النمو ، كما أن كافة اشكال العلاقات الدولية التي جعلت العالم النامي اكثر اعتمادا على البلدان الصناعية ومرتبطا بها ارتباطا وثيقا ، قد مالت الى تحقيق الغاية ذاتها . ومع ذلك ، فان نماذج الانماء لم تؤد وظيفتها الا بقدر محدود فقط ، وفي قلة من الحالات فحسب . ولم تتمكن الاغلبية الساحقة من البلدان النامية بعد من حل مشكلات الجماهير العريضة التي ظلت على هامش التقدم والتي حرمت من الشروط الدنيا للكرامة الانسانية . ولقد أدى ادراك هذه الحالة الباعثة على اليأس الى اثارة التساؤل حول اشكال النمو المتبعة في العقود الاخيرة والى الانتهاء الى أن اشكال الانماء التقليدية المنقولة عن البلدان التي أصبحت الآن متقدمة النمو هي اشكال جدّ بطيئة بحيث لا تسمح بتصحيح المشاكل الحادة للفقر وعدم المساواة في فترة زمنية معقولة . وهذا التساؤل حول النظام القديم ليس مسألة اقتصادية فحسب ، بل هو مشكلة اجتماعية وسياسية قبل كل شيء .

وترتبط مشاكل النظام الاقتصادى الدولي القديم ارتباطا وثيقا بهذه الأشكال التقليدية للانماء . فقد كان النظام القديم مفيدا لتقدم البلدان الغنية ، تماما مثلما كانت النماذج التقليدية مفيدة في انماء قواها الانتاجية . بيد أن هذه النماذج لم تعمل بنفس الطريقة فيما يتعلق بالبلدان النامية . ففي تلك البلدان الاخيرة ، لم تتمكن اشكال الانماء التقليدية من توزيع التقدم على نحو كاف أو التغلب على مشاكل الفقر الضخمة . وكذلك لم تتمكن الآليات التقليدية للعلاقات الدولية من رأب الصدع الذى يفصل البلدان الغنية عن البلدان الفقيرة أو تحسين الظروف من أجل تحقيق توزيع دولي أفضل للعمل والدخل .

وهذا الادراك ، لأن الاشكال التقليدية لسياسات الانماء غير كافية لحل المشاكل الأساسية للتخلف في النمو قد ادى الى البحث ، من الزاويتين الفكرية والسياسية معا ، عن ادوات جديدة وتدابير جديدة لتقصير الوقت اللازم لتحقيق تقدم الجماهير العريضة . وعلى المستوى المحلي ، تركزت الجهود على استطلاع اشكال جديدة للانماء تقوم على فكرة ما يسمى بالاكتفاء الذاتي ، أما على المستوى الدولي — المرتبط ارتباطا وثيقا مع المذكور آنفا — فقد تركزت الجهود على تشجيع اشكال جديدة من التعاون فيما بين البلدان عن طريق ما أطلق عليه الاعتماد الجماعي على النفس . ويجرى عقد هذا الاجتماع الآن لمناقشة الموضوع الاخير ، وفقا للصلاحيات الصادرة عن الاجتماع الاخير في مانيلا .

وماذا يقصد بالاكتفاء الذاتي الوطني ؟ انه يمثل ، بادئ ذي بدء ، اقرارا بالايمان بالامكانيات البشرية والمادية لكل مجتمع ، مهما كانت مرحلة انمائه . وهو يعني ، بتعبير آخر ، توجيه عملية الانماء ، واعياء الطاقات الكامنة ، واستنفار الجذور التاريخية والثقافية لكل بلد كيما تساند اشكالا جديدة من تنظيم الانتاج أو تطوير التكنولوجيات المحلية ، وتعبئة الموارد البشرية والطبيعية غير المستعملة . وبهذه الطريقة ، يتعزز الاستقلال الاقتصادي من خلال زيادة القدرة على اتخاذ قرارات داخلية تسمح لكل مجتمع بأن يسعى لتحقيق شكل التقدم الخاص به والنهوض ببرامج وخطط ومشاريع الانماء الوطني التي تناسب مصالح المجتمع اكثر من غيرها .

ان الاكتفاء الذاتي ، اذا نظر اليه من هذه الزاوية ، لا يعد استقلالا اقتصاديا وطنيا يمثل مفارقة تاريخية في العالم الحديث . كما انه ليس بمفهوم عالمي . اذ يجب على كل بلد أن يحدد مفهومه الخاص للاكتفاء الذاتي في ضوء مرحلة انمائه ومجمعه وما وهب من موارد . وفضلا عن ذلك ، يجب على كل بلد ايضا أن يحدد الدور الذي يمكن ان تقوم به ادوات تشكيل هذا الاكتفاء الذاتي باعتبارها عناصر مركزية لنشاطه الاقتصادي او عناصر مكملة لنماذج انمائه الحالية .

وبالنسبة للاغلبية الساحقة من البلدان والمناطق النامية ، فان الاكتفاء الذاتي بهذا المفهوم سيكون أساسا اختبارا مجددا لأسواقها المحلية والاقليمية ، باعتبارها وسائل لاضفاء دينامية جديدة على عملية تطوير قواها الانتاجية .

وعلى المستوى الدولي ، يمثل مفهوم الاعتماد الجماعي على النفس مجهودا مجددا للتعاون فيما بين البلدان النامية ، يستهدف تحقيق اشكال من الدعم المتبادل والتكامل في تنمية اقتصاداتها ومجتمعاتها . ومثل هذا المفهوم ليس بديلا للنظام الاقتصادي الدولي الجديد بل هو اداة اضافية لتعبئة القدرات الذاتية للبلدان النامية ، كما ينبغي الا يكون رفضا او بديلا لاجهزة التعاون القائم على المستوى الثنائي والمتعدد الاطراف فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، بل ينبغي ان يكون مكملا طبيعيا وضروريا لها .

وفي الماضي ، نمت اقتصاداتنا تحت تأثير علاقة بين بلدان مركزية وبلدان محيطة بها نجمت عنها تدفقات تجارية ومالية وتكنولوجية واستثمارية بين الشمال الصناعي ، والجنوب المتخلف النمو . ويسعى التعاون الافقي ، سواء أكان اقتصاديا أم تقنيا ، الى تعزيز وتوجيه الطلبات الجديدة التي تضاف الى الطلبات السابقة وان كانت لها سماتها الخاصة بها ، كما يسعى لانشاء نقاط تكامل فيما بين اقتصادات البلدان ذات الهياكل الاقتصادية المتشابهة . ولا تمر البلدان النامية كلها بمرحلة تقدم واحدة : فهناك اختلافات وفجوات واضحة بينها في ميادين معينة ، الا ان تلك الاختلافات بالتحديد هي التي تثير امكانية التكامل في ميادين التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمارات . وما اجتماعنا هنا في مدينة مكسيكو الا لاكتشاف هذه الطاقة الكامنة لتحقيق التكامل والوفورات ذات الحجم الكبير .

وكيف نعبئ التعاون الافقي ؟ ينبغي ان نذكر ، بادئ ذي بدء ، اننا لا نبدأ من لا شيء

في هذا الميدان . فقد بذلت في العقود القلائل الاخيرة جهود رائدة في كافة المناطق النامية لتقوية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على المستويين الثنائي والمتعدد الاطراف . ولعل أوضح الأمثلة ، على المستوى المتعدد الاطراف ، هي تلك المتعلقة بتجمعات التكامل الاقتصادي الاقليمية ودون الاقليمية .

وقد قدمت المنطقة التي أنتمي اليها امثلة بارزة للتقدم المحرز في تلك الميادين ، كما يجري تحقيق مستويات انجاز بالغة التقدم ولا تني عن التطور في كافة المجالات ، رغم المصاعب التي لا بد منها .

بيد أن الاسراع بتلك الجهود داخل المناطق وفيما بين المناطق النامية بالذات أضحى أمرا ضروريا ومتصفا بالالحاح . وتلك هي الغاية التي توجه اليها الجهود التي نعكف على بذلها الآن . ويقوم هذا الاسراع أساسا على قاعدتين رئيسيتين : فلسفة سياسية أساسية مناسبة واجهزة مؤسسية مناسبة . وما نعنيه بالفلسفة السياسية هو اتخاذ البلدان النامية قرارا واضحا بأن تتبادل التعاون مع بعضها البعض ، وأن تنمي عادة النظر الى الداخل في كل الحالات ومن خلال كافة الطرق العديدة التي يعرضها التقرير الذي قدمته لجنة الخبراء لهذا الاجتماع كي ننظر فيها .

ولا يمكن لفلسفة سياسية من هذا النوع ان تقوم على حوافز السوق وحدها . فمما لا شك فيه ان الارتباطات التقليدية ستكون اكثر قوة وستجعل الحركة نحو اشكال جديدة للتعاون الافقي حركة بطيئة بشكل غير مقبول . وعلينا ان نتجاوز آليات السوق من خلال العمل السياسي . ونعتقد ان على الحكومات ان تتخذ في هذا الصدد قرارات صريحة تمكن من اقامة آليات خاصة للعمل المباشر من شأنها ان تمكن من تسهيل التدفقات التجارية للاستثمارات المشتركة المأمونة .

ويتطلب تحقيق هذا الغرض اقامة مجموعة مناسبة من المؤسسات بالاضافة الى فلسفة وتصميم سياسيين .

وليس لنا ، في اللحظة الحالية ، ان ندلي بشيء عن الشكل المحدد الذي ينبغي ان يأخذه التنظيم المؤسسي اللازم لتجسيد هذه الجهود ومساندتها ، بالرغم من أننا قد نقدم بعض الاقتراحات فيما بعد . الا ان ما يتعين علينا ان نفعله هو أن ننوه بأن ثمة جهودا تبذل بالفعل بغية جعل التعاون الدولي يقوم بتنظيم نفسه في هذا الشأن ، وبأنه ينبغي ان نستخدم اجهزته استخداما كاملا وسليما في خدمة أهداف التعاون الافقي .

مساهمة اللجان الاقتصادية الاقليمية التابعة للامم المتحدة في تحقيق اهداف التعاون الاقتصادي الافقي

تحضر اللجان الاقتصادية الاقليمية التابعة للامم المتحدة هذا المحفل استجابة للدعوة التي وجهها المنظمون ونود الان ان نصف الشكل الذي يمكن ان تأخذه مساهمتنا كيما تستجيب لأهداف التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

ان لجاننا تشكل نظاما عالميا للدعم والتعاون في الميدان الاقتصادي ، كونته بلداننا المتقدمة النمو وبلداننا النامية ، كما أن هيكلنا الفني يشمل مجموعة منوعة عريضة من الميادين ، منسقة بشكل مناسب في برامج العمل الخاصة بنا ، يمكنها بالفعل المساهمة اعتبارا من الآن في تحقيق اهداف التعاون الافق .

وعندما شكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجان الاقتصادية الاقليمية أسند اليها مهمة محددة ، وهي العمل على تقوية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الاعضاء في كل منطقة من المناطق التي تخدمها ، وتقوية التعاون بين هذه البلدان وبين بلدان المناطق الاخرى .

ونحن نعتبر ان الآليات المتاحة بالفعل للجان الاقتصادية الاقليمية يمكن ان تسهم بشكل فعال في تلبية احتياجات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ذلك ان جميع هذه اللجان لديها خبرة طويلة في دراسة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على كل منطقة من المناطق التي تعمل فيها . وبالاضافة الى هذه المعرفة بالحالة الفعلية ، فان اللجان تجمع في تنظيم واحد رصيدا من المعرفة التقنية في سلسلة عريضة من التخصصات في العلوم الاجتماعية . ولذا فان تكرار هذا الجهد بلا موجب سيكون أمرا باهظ التكلفة ، والاهم من ذلك أنه سيعني ضياع وقت ثمين سيثبت ، في ضوء العاجلة الماسة للانماء ، أنه عبء ثقيل للغاية .

وسيكون من الضروري ، بالطبع ، ادخال تعديلات معينة على اسلوب التشاور مع الاجهزة السياسية في كل لجنة ، تستهدف تحقيق الاهداف المنشودة من هذا النوع من التعاون ، وذلك بغرض الحصول على اجابات سريعة ، وعلى نحو يتسم بالمرونة الضرورية فيما يتعلق بالدعم التقني للبلدان الاعضاء وبانشاء روابط وثيقة فيما بين اللجان ذاتها .

ويتصف مضمون برامج التعاون الاقتصادي المطروحة للمناقشة في هذا الاجتماع بالتعقيد والتنوع ويستدعي اساسا عملا مشتركا بين التخصصات . وتمتلك اللجان الاقتصادية الاقليمية بالفعل فريقا كبيرا قيما متعدد التخصصات ، يتمتع بميزات نسبية كامنة تكفل تحقيق اهداف هذا المشروع .

وفي الاطار الذي تسعى الحكومات لاعطائه لخطة العمل ، والذي سيشمل القيام بعمل مكثف في شكل تحليل واعتماد وتنفيذ سياسات ومشروعات التعاون الاقليمية ، الاقتصادية والتقنية على السواء ، فان الخبرة التي جمعتها اللجان الاقتصادية الاقليمية يمكن ان تكون ذات فائدة قصوى في تنظيم وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية واجتماعات الأفرقة العاملة والمحافل ومليها ، التي يمكن ان يجري داخلها حوار تقني وتبادل للخبرات ليس فيما بين البلدان النامية فحسب ، بل وبين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو الاعضاء في اللجان الاقتصادية الاقليمية حينما تملي الظروف ذلك .

وهناك جوانب هام آخر من جوانب انشطة اللجان الاقتصادية الاقليمية في مجال تدعيم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ألا وهو التعاون التقني . وهذا يمثل عنصرا أساسيا ينفذ عن طريق المشروعات الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز انتشار القدرة التقنية على استخدام

تكنولوجيات جديدة ورفع الانتاجية في الانشطة الاقتصادية للبلدان المعنية. وتمتلك كافة اللجان الاقتصادية الاقليمية خبرة عريضة في هذا الميدان يمكن الافادة منها فيما يتعلق بالأهداف التي تتفق ونهج التعاون الجديد الذى ترغب البلدان النامية في الأخذ به .

وينبغي ان تسهم الحكومات ، من جانبها ، في برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، بأن تضع عددا محدودا من الاولويات تشمل بعض المشكلات الكبرى التي تعتبر اهم المشكلات ، وبذلك تمكن اللجان من تركيز جهودها في اطار استخدام رشيد للموارد المتاحة او تلك التي يمكن الحصول عليها كنتيجة لأنشطة التعاون تلك .

السيد الرئيس ، لقد اعدت امانات اللجان الاقتصادية وثيقة مشتركة يسرني أن أقدمها لكي ينظر فيها هذا الاجتماع. فللمرة الأولى في تاريخ اللجان الاقتصادية الاقليمية الطويل تجتمع تلك اللجان لكي تناقش وتعد وثيقة مشتركة حول موضوع يحظى باهتمام متزايد في المحافل الدولية . وهذه بلا شك حقيقة مبشرة بالخير تبرز الأهداف المشتركة للجان وتترجم عمليا جهدا جماعيا تحفزه الأهمية التي نوليها لهذا الموضوع.

المجالات الممكنة لمشاركة اللجان الاقتصادية الاقليمية في تحقيق اهداف التعاون الاقتصادى الافقي

وفي هذا الاطار ، ينبغي ان تكون اللجان الاقتصادية الاقليمية مستعدة لتوجيه تعزيز هذا الشكل الجديد من التعاون الأفقي في المجالات ذات الأولوية .

وفيما يلي ، حسبما هو موجز في وثيقة امانات اللجان ، بعض مجالات التعاون الاقليمي ذات الاولوية التي اكتسبت فيها اللجان رصيدا من الخبرة :

(أ) انماء الزراعة والأغذية ، مع التركيز على تنويع الانتاج الزراعي ، وتثبيت وتوسيع امدادات الأغذية وتشجيع اتفاقات التعاون الزراعي ؛

(ب) برامج الانماء الريفي المتكاملة ؛

(ج) انماء السلع الأساسية والمواد الخام ، وعلى الأخص عن طريق انشاء أو تدعيم اتحادات المنتجين والمصدرين ؛ وتكوين احتياطيات من السلع الأساسية على المستويين الاقليمي والأقاليمي ؛ واستكشاف الموارد المعدنية واستغلالها وانمائها ؛ وتعزيز الاتفاقات فيما بين المنتجين ؛ وانشاء أو تدعيم أجهزة المشاورات بشأن السلع الأساسية ؛

(د) توسيع أسواق التصدير أمام السلع المصنعة وشبه المصنعة وزيادة حصيلة الصادرات ، وانشاء آليات لتبادل المعلومات والبحث في مجال التسويق ، وانشاء مشاريع تسويق وتوزيع متعددة الأطراف على المستوى الاقليمي ، وعقد اتفاقات بشأن الأفضليات التجارية المتبادلة في المجالات الاقليمية والأقاليمية ، وانشاء شبكة من الضمانات المالية الجماعية للحماية من تقلبات موازين المدفوعات ، واقامة مرافق اقليمية وأقاليمية لتمويل ائتمانات التصدير ؛

(هـ) تشجيع اتفاقات التعاون والتكامل الصناعي ، وانشاء مشاريع صناعية عامة مختلطة في القطاعين العام والخاص ومشاريع اقليمية متعددة الأطراف ، وتطوير القطاعات الصناعية ؛

(و) انماء القدرة التكنولوجية والابداعية ، وانماء التكنولوجيات المحلية ؛ ووضع خطوط توجيهية لصياغة السياسات الوطنية والاقليمية والاتفاقات التفضيلية بشأن نقل التكنولوجيات الوطنية وتبادلها واستخدامها ؛ وعقد اتفاقات بشأن اقامة مراكز بحث تكنولوجي ثنائية او متعددة الأطراف في مجالات مختارة ؛

(ز) تعزيز التعاون الاقليمي ودون الاقليمي لاستغلال الطاقة واستخلاصها وانتاجها واستخدامها ولاسيما انماء موارد الطاقة غير التقليدية ، وللانماء المتكامل لهذه الموارد ؛ وتنسيق سياسات وبرامج الطاقة على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي وتطوير كهربة الريف ؛

(ح) تطوير المرافق الأساسية للنقل والمواصلات بمقتضى اتفاقات اقليمية ودون اقليمية بشأن التعاون في النقل البحرى والموانئ ، والنقل البرى ، والسكك الحديدة ، والخدمات البريدية والاتصالات ، وانشاء مشاريع متعددة البلدان للنقل البحرى على المستوى الاقليمي أو المستوى دون الاقليمي ؛

(ط) تدعيم قدرة حكومات كل منطقة على المساومة في مواجهة الشركات عبر الوطنية .

الترتيبات المؤسسية لاقامة التعاون فيما بين البلدان النامية

يستدعي تعزيز التعاون الأفقي ، سواء أكان اقتصاديا أم تقنيا ، ايجاد آليات رسمية وغير رسمية لاقامة هذا النسق الجديد من التعاون الدولي بشكل فعّال . وتطرح وثيقة امانات اللجان بعض الاقتراحات في هذا الشأن .

(أ) سوف يقتضي تحقيق هذا الهدف بشكل واف وفعّال ان تقوم اللجان الاقتصادية الاقليمية بتشكيل وحدات خاصة في تنظيمها لكي تكون بمثابة مركز لتشجيع واقامة التعاون فيما بين البلدان النامية .

(ب) تقوم تلك الوحدات بتنسيق اعداد مشاريع ودراسات التعاون فيما بين البلدان النامية على المستويات الاقليمية والأقاليمية ودون الاقليمية وتقديم الخدمات الاستشارية بناء على طلب الحكومات أو المجموعات الاقليمية أو دون الاقليمية . وبالاضافة الى ذلك ، تقوم تلك الوحدات بالتشاور مع بعضها البعض على المستوى الاقاليمي حول الجوانب العملية لهذا التعاون ، كما تقوم ، كل في لجنتها الاقتصادية ، بتنسيق ما يتخذه أى مركز قائم أو مزمع اقامته للتوثيق والاعلام الاقتصادى والاجتماعي من تدابير تتعلق بجمع وتجهيز وتنميط ونشر المعلومات والوثائق المتصلة بأنشطة التعاون الأفقي التي تهم بلدان كل منطقة واللجان الاقليمية الأخرى .

(ج) وفضلا عن ذلك ، ينبغي ان تشكل الحكومات وحدات خاصة من هذا النوع كجزء من هيكلها الادارى الخاص بها لتكون بمثابة حلقة اتصال بالوحدات المشابهة في البلدان النامية

الأخرى داخل وخارج المنطقة ، وباللجان الاقتصادية الاقليمية المناسبة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة .

(د) ويمكن ادراج التعاون فيما بين البلدان النامية كبند في جدول أعمال كافة الدورات العادية للجان الاقتصادية الاقليمية (المعقودة سنويا أو كل سنتين) كمسألة دائمة تقوم حكومات كل منطقة ببحثها . وهذا من شأنه ان يكفل لأمانات اللجان الاقليمية الفرصة لأن تقدم للحكومات الأعضاء تقارير بشأن مثل هذه الأنشطة التي تضطلع بها ، فيما يتعلق بالبلدان أو المجموعات الاقليمية أو على المستوى الأقاليمي . وفي نفس الوقت ، ستكون مناقشات الحكومات لموضوع بمثابة دليل تستهدي به الامانات كما ستنشئ الصلاحيات التي قد تعتبرها البلدان الأعضاء ضرورية لتدعيم تلك الأنشطة .

(هـ) ويمكن ان تمثل الاجتماعات التي تعقدها ، كل سنتين ، الامانات التنفيذية للجان الاقليمية وسيلة منتظمة غير رسمية لاعتماد البرامج او المشروعات او خطوط العمل المشترك في شؤون التعاون الأفقي على المستوى الأقاليمي .

(و) وأخيرا ، ينبغي استكشاف امكانية عقد اجتماعات اقليمية وأقاليمية على فترات زمنية متكررة لاستعراض هذه البرامج أو المشروعات أو خطوط العمل . وعن طريق النقاش المباشر مع ممثلي الوحدات الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين البلدان النامية ، التابعة للحكومات وللجان الاقليمية ولوكالات الأمم المتحدة الأخرى ، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، سيحدث تبادل مثمر للخبرة يؤدي بلا شك الى تعزيز وتدعيم عمل جميع الأطراف في هذا الميدان .

سيدي الرئيس :

ان امانات اللجان الاقتصادية الاقليمية تعتبر اشتراكها في هذا الاجتماع شرفا عظيما لها . ونحن مقتنعون بأن التقدم المحرز هنا سيسهم بشكل فعّال في الشروع في حركة حقيقية للدعم الجماعي فيما بين البلدان النامية تستهدف اكتشاف قوى دينامية جديدة تعطي قوة دافعة جديدة لتقدمنا الاقتصادي والاجتماعي .

وأود أن أقول اننا سنبدأ على الفور في بذل كل ما في طاقتنا لتنسيق خطط عملنا في الاتجاه المطلوب، وأننا سنعمل جاهدين ، بالتشاور مع أجهزتنا الحكومية ، على الاستجابة لما ينبثق عن هذا الاجتماع من طلبات أو تفويضات جديدة .

وبالنيابة عن زملائي : السيد ستانوفنيك باللجنة الاقتصادية لأوروبا ؛ والسيد مارامس باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي ، والسيد اديدجي باللجنة الاقتصادية لافريقيا ؛ والسيد سعيد العطار باللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وبالاصالة عن نفسي ، أتمنى لكم جميعا كل التوفيق في أعمالكم.

المرفق التاسع

تقرير المؤتمر الوزارى الافريقي بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان الناميـــــة

عملا بالقرار CM/RES.514 (د ـ ٢٧) الذى اتخذه مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في موريشيوس في تموز/يوليه ١٩٧٦ ، انعقد المؤتمر الوزارى الافريقي للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في أديس أبابا من ١ الى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، تحت رعاية منظمـــة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا . وقد عمد المؤتمر الى تعريف وتحديد الموقف الافريقي تحضيرا لمؤتمر مكسيكو للتعاون فيما بين البلدان النامية المزمع عقده في فترة ما بين ١٣ و ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ .

أولا - اعلان قدمته افريقيا

١ - تعمقت مجموعة السبعة والسبعين في النظر في الحالة الاقتصادية الدولية وطرائق ووسائل تعجيل وتطوير انمائها الاقتصادي ، في ضوء التطورات الاخيرة في العلاقات الدولية ، ولا سيما مؤتمر القمة الخامس لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في كولومبو . ودرست مجموعة السبعة والسبعين التقدم الذي أحرز في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، كما حدّد في الاعلان وبرنامج العمل اللذين اقرتهما الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة وكذلك ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، فيما يخص الحاجة الى تعزيز التضامن بين البلدان النامية ، بغية صيانة سيادتها السياسية والاقتصادية والاسراع بانمائها .

٢ - ولاحظت مجموعة السبعة والسبعين أيضا ما حققته البلدان النامية من نجاح في ممارسة حقها في السيادة الكاملة والفعالة والدائمة على مواردها الطبيعية وغير الطبيعية ، وفي تعبئة مواردها لانعاش انمائها الاقتصادي ومؤازرة كفاحها الجماعي ضد ما تبقى للاستعمار والعدوان والاحتلال الاجنبيين ، والتمييز العنصري والفصل العنصري وكافة اشكال التسلط والاستغلال الاجنبيين من آثار ، مما غيّر المعادلة السياسية الاقتصادية في العالم واسفر عن بروز البلدان النامية ككيان أقوى وأكثر فعالية .

٣ - وتفتح هذه القوة التي اكتشفتها البلدان النامية في نفسها حديثا ، آفاقا تبشر بتوسيع وتمتين التعاون فيما بينها على أساس التضامن الاخوي لشعوبها في مواجهة التحدي الماثل في الانماء والعدل والانصاف . ومما له اهمية خاصة في هذا المجال عمل البلدان النامية المشترك لحماية مواردها الطبيعية والتحكم فيها ولتعزيز قوتها في المساومة للحصول على معاملة اكثر انصافا وعدلا لصادراتها من المنتجات الاولية والسلع المصنعة وشبه المصنعة تتأتى ، في جملة أمور ، عن طريق انشاء رابطات للمنتجين وتقويتها .

٤ - واعربت مجموعة السبعة والسبعين عن قلقها بصدد الفوارق والتفاوتات الصارخة في الهيكل الاقتصادي الدولي وتجاه الشقة المتزايدة الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والنامية . ورغم انه تم اتخاذ العديد من القرارات في شتى المنظمات الدولية لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، فليس هناك دلائل ظاهرة على تنفيذها . ورغم ان مبادئ النظام الاقتصادي الجديد اخذت تلقى قبولا متزايدا في المجتمع الدولي فلم يحرز الا تقدم طفيف في تطبيقها .

٥ - وبينما بدأت البلدان المتقدمة النمو في الانتعاش بعد الازمة والانتكاس الاقتصاديين ، لا تزال البلدان النامية متأثرة بالتدهور المتواصل في المبادلات التجارية ؛ وبرفض البلدان المصنعة اتخاذ التدابير الضرورية لمقايسة اسعار المواد الخام بالنسبة الى أسعار المنتجات المصنعة ؛ وبتقلص حصتها من التجارة العالمية ؛ وبالهبوط الفعلي في حجم تحويلات الموارد لتمويل الانماء ، وبالحالة المتزايدة الخطورة التي وصلت اليها ديونها الخارجية ؛ وباخفاق جهودها الرامية الى احداث تغييرات في النظام النقدي الدولي . وفوق ذلك ، فان ظهور اشكال جديدة

مما تتعرض له من تمييز واكراه ، والشروط الصارمة المفروضة عليها في أسواق رأس المال ، وكذلك ارتفاع تكاليف الخدمات والمنتجات الغذائية التي تستوردها ، لا تزال تعيق احتمالات انمائها .

٦ - وقد اسفر الفشل في تنفيذ تدابير السياسة العامة للاستراتيجية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني وقرارات الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة للامم المتحدة والمؤتمرات الدولية المتخصصة ، يزيده تعقيدا كون البلدان النامية معرضة للتأثر بما يحدث من اختلال اقتصادي ومالي في البلدان المتقدمة النمو ، عن نتائج مثبطة للهمم الى أبعد حد . وهكذا لا تزال ازمة الفقر والجوع وسوء التغذية والامية والحرمان تبتلي العالم النامي وتؤذي عددا متزايدا من الشعوب في البلدان النامية ، لا سيما أقلها نموا ، وغير الساحلية منها ، وأشدها تأثرا وكذلك البلدان الجزرية وتلك المضرورة بسبب موقعها الجغرافي والحديثة الاستقلال .

٧ - في هذه الظروف تواجه البلدان النامية ، ومن بينها البلدان الاقل نموا ، وغير الساحلية ، والجزرية ، والمضرورة بسبب موقعها الجغرافي ، والاشد تأثرا ، ومعها البلدان الحديثة الاستقلال ، ازمة خطيرة في تأمين مستويات معيشة دنيا لشعوبها والمحافظة عليها وكذلك في بلوغ مراميها الانمائية ، واستمرت الحالة الاقتصادية لمعظم البلدان النامية ، ومنها البلدان الاقل نموا والاشد تأثرا ، في التدهور على مر السنين ، واصبح عبء الديون عليها لا يطاق .

٨ - وعلاوة على ذلك ، مازالت اجزاء من العالم النامي خاضعة للاستعمار ، والعدوان والاحتلال الاجنبيين ، والتمييز والفصل العنصريين ؛ وهذا يشكل واحدة من اكبر العقبات في وجه تحرر العالم النامي اقتصاديا وانمائه في مجمله وأكبر خطر على سلم العالم وامنه .

لذلك فانه من واجب جميع الدول والشعوب أن تعمل منفردة ومجتمعة على استئصال هذه الممارسات المدانة ومد يد العون والمساعدة الى الشعوب والاقاليم الخاضعة لأى شكل من اشكال السيطرة الاجنبية ، لكي تضع حدا فوريا لتلك العقبات الكبرى التي تعترض حرية تلك الاقاليم وانمائها ومطامحها ، وان ترفع من شأن التعاون والسلم والامن على الصعيد الدولي .

ان المجتمع الدولي مطالب بتسهيل الممارسة الفعالة لحق هذه الشعوب والبلدان والاقاليم في استرداد مواردها الطبيعية ومواردها الاخرى ، وفي التعويض الكامل عن استغلال تلك الموارد واستنزافها وما الحق بها من اضرار ، وفقا للاحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٢٠١ (د ل - ٦) بشأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وللاعلانات وبرنامج العمل المعتمدة في الدورتين الرابعة والخامسة لبلدان عدم الانحياز المعقودتين على التوالي بالجزائر وكولومبو ، وكذلك اعلان داكار الخاص بالمواد الاولية والانماء .

٩ - وينبغي ، وفقا للمواقف الوثيقة الصلة بالموضوع والمدعومة دوليا التي يتخذها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وفيما يتصل بمؤسسات المساعدة الاخرى والمتبرعين الثنائيين ، أن تخصص وتزاد المساعدات الخاصة للبلدان الحديثة الاستقلال وحركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة

الوحدة الافريقية . وعلاوة على ذلك ينبغي أن يعوض شعبا وحكومتا زامبيا وموزامبيق تعويضا مناسبا عن الآثار الاقتصادية المعاكسة الناجمة عن قرارهما الشجاع باغلاق حدودهما مع نظام الاقلية اللاشرعي القائم في زمبابوى ، وذلك تنفيذا لمقررات وقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن . وينبغي مساعدة بوتسوانا وليسوتو وسوازيلند ، التي تأثرت اقتصاداتها أيما تأثر معاسكا بالكفاح ضد السلم العنصرى في افريقيا الجنوبية .

١٠ - ولاحظت مجموعة السبعة والسبعين ايضا ان هذه المسائل كلها نوقشت بالتفصيل في الآونة الاخيرة في مؤتمر القمة الخامس لبلدان عدم الانحياز الذى عقد في كولومبو ، في اطار الاعلانات وبرنامج العمل الاقتصادى التي تم اقرارها هناك . وقد اعربت هذه الاعلانات عن قلق شديد بسبب رفض بعض البلدان المتقدمة النمو تنفيذ المقررات المتصلة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

١١ - ان مجموعة السبعة والسبعين ، اقتناعا منها بأهمية مبدأ التعويل على النفس ، وتعزيز التعاون ، والتضامن والقدرة التفاوضية الجماعية للبلدان النامية ضمن اطار العمل على اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ترى انه ينبغي اعتبار هذا المفهوم اساسا لتحدى النظام الاقتصادى الحالي من جديد وانه ينبغي الاعراب عن هذا التحدى اعرابا ملموسا باتخاذ وتطبيق تدابير ترمي الى تعبئة الطاقة الاقتصادية لصالح الشعوب على الصعيد القومي ، وتمتين التعاون بين البلدان النامية على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية .

١٢ - ان مجموعة السبعة والسبعين ، اذ تضع نصب عينيها الاعلانات وبرامج العمل التى صاغتها بلدان عدم الانحياز ، داخل منظمة الامم المتحدة ، قد وافقت على برنامج العمل التالي .

برنامج العمل

ثانيا - تعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي

١ - تعزيز التجمعات دون الاقليمية والاقليمية باتخاذ التدابير التالية :

(أ) مناشدة البلدان غير الاعضاء في أية مجموعة دون اقليمية الانضمام الى واحدة منها ؛

(ب) تحديد المصالح الخاصة التي يمكن أن تنصب عليها جهود التجمعات القائمة حاليا أو تلك التي ستقوم في المستقبل ، على نحو ينمّي التعاون المتواصل والفعّال على أساس متحد المركز ؛

(ج) انشاء مجالس لتنسيق انشطة التجمعات دون الاقليمية على الصعيد الاقليمي . ويمكن مساعدة تلك المجالس عن طريق كافة المؤسسات الاقتصادية والمالية المتخصصة في مجالات مثل المعاملات المصرفية والنقل ودور المقاصة ، والتصدير والاستيراد ، والتسويق ، والشركات المتعددة الجنسية ، وما الى ذلك .

ثالثا - التصنيع

٢ - وتسهيلا لمتابعة الاهداف القومية في هذا الميدان وحرصا على تشجيع تبادل فعّال للمنتجات والسلع والخدمات وكذلك اقامة تعاون صناعي متعدد الاطراف على المستويات الاقليمية ودون الاقليمية والاقاليمية ، ينبغي اتخاذ التدابير التالية :

(أ) انشاء شركات صناعية متعددة الجنسية على اساس التخصص في الانتاج والتكامل في المتاح من الموارد البشرية والمالية والمادية ، مع ايلاء المراعاة اللازمة لمصالح البلدان المعنية ؛

(ب) التحديد المشترك والتنفيذ السريع لكافة التدابير والتوصيات التي وضعتها للصناعة شتى الاجتماعات الاقليمية والدولية ، لتمكين البلدان النامية من بلوغ الهدف المتمثل في ٢٥ في المائة من مجموع انتاج العالم ، بحلول عام ٢٠٠٠ ؛

(ج) قيام المؤسسات المتخصصة باعداد قائمة بالمشاريع المتعددة بغية التعرف على جميع المشاريع التي يمكن ان تنفذ تنفيذا مشتركا ؛

(د) التعاون لضمان مراقبة فعّالة على انشطة الشركات الاجنبية وعبر الوطنية ؛

(هـ) القيام بدراسات وبحوث مشتركة وكذلك تنسيق البحوث التي تم اجراؤها في هذا المضمار ؛

(و) تقوية خدمات الخبراء الاستشاريين على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي ؛

(ز) تعجيل الانماء الاقتصادي بانشاء صناعات اساسية واستراتيجية وزيادة الموارد المتوفرة محليا . وينبغي ان ينصب التأكيد على تطوير الصناعات الخفيفة ولا سيما الصناعات الزراعية والحرف اليدوية ؛

(ح) ايجاد تناغم بين السياسات القومية وبرامج التصنيع دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية .

رابعا - الأغذية - الزراعة - مصائد الأسماك - تربية الماشية

٣ - الحاجة الى التعاون في الانتاج ، وتجهيز المنتجات الغذائية وتسويقها ، وفي الزراعة وتربية الماشية ومصائد الأسماك ، على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية ، ولا سيما عن طريق ما يلي :

(أ) البناء المشترك لمشاريع المياه والري ؛

(ب) انشاء شركات متعددة الجنسية للانتاج المشترك للأسمدة ومبيدات الحشرات وانشاء وحدات الصناعة الزراعية ؛

(ج) ايجاد تناغم بين سياسات التسويق والتصدير للاغذية والمنتجات الزراعية وتربية الماشية ومصائد الاسماك ؛

(د) التطوير المشترك للنقل ومنشآت التخزين ؛

(هـ) اقامة مؤسسات متعددة الجنسية لمنتجات مصائد الاسماك والماشية ؛

(و) اقامة آلية لتسهيل التعاون فيما بين البلدان النامية للانتفاع بالموارد الحية للبحار والمياه الداخلية بواسطة مؤسسات مشتركة ، وتزويدها بسفن الصيد والمعدات المناسبة الاخرى ، وتبادل المعلومات والمهارة التقنية باستعمال مراكز البحوث وتنظيم حلقات تدريبية ، الخ ؛

(ز) تنظيم مؤتمر حول المشاكل الغذائية والزراعية يضم البلدان النامية طبقا لمقرر مؤتمر قمة كولومبو . ومن المقرر أن يعقد هذا المؤتمر في بيونغ يانغ (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) لتبادل الخبرات في تطوير صناعة وزراعة قوميتين مستقلتين ، وتدعيم استقلال الاقتصادات الوطنية لهذه البلدان وتحقيق تعاون أكثر فعالية فيما بينها .

٤ - وعلى المستوى القومي ، القيام باصلاح الهياكل الزراعية اصلاحا كاملا لتحسين الانتاج الزراعي ، وبالتالي المساعدة على التخفيف من وطأة نقص الغذاء على اقتصادات البلدان النامية .

٥ - وعلى الصعيد الدولي ، لابد من حث البلدان المتقدمة النمو على أن تفي بالتزاماتها المالية لانشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وان تسهل اقامة هذه المؤسسة في أقرب وقت ممكن .

٦ - الحاجة الى ان تتخذ هيئات الامم المتحدة جميع التدابير بغية مساعدة مجلس الاغذية المشترك بين الوزارات على أن يكون الساعد الاقليمي الافريقي لمجلس الاغذية العالمي .

٧ - الحاجة الى انشاء مجالس أو لجان أغذية اقليمية أخرى مشتركة بين الوزارات لموازرة عمل مجموعة السبعة والسبعين في صياغة سياسات اقليمية بخصوص الاغذية لعرضها على مجلس الاغذية العالمي ، وضمان متابعة تنفيذها .

خامسا - النقل

٨ - وضع استراتيجية شاملة وترتيبات لتحسين وتوسيع نظم النقل بحرا وجوا وبرا وبالسكك الحديدية بغية تمتين التعاون فيما بين البلدان النامية ، باتخاذ التدابير الآتية :

(أ) انشاء وتطوير خدمات متعددة الجنسية للنقل البحري والجوي والبري بين البلدان النامية ، وخاصة على اساس اقليمي ؛

(ب) تنظيم اتحادات النقل البحري المناسبة للبلدان النامية على المستويين الاقليمي والأقاليمي ؛

(ج) العمل المشترك للتعجيل بعقد المؤتمر الاستعراضي للتصديق على اتفاقية مدونة السلوك لاتحادات النقل البحري ؛

(د) التشجيع على بناء السفن والطائرات والقاطرات وغيرها من معدات النقل ، وصيانتها ، على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية واقتراح مشاريع متعددة الجنسية لشراء وسائل النقل ؛

(هـ) العمل الموحد لضمان تمويل المشاريع المتعددة الجنسية المتعلقة بالطرق والسكك الحديدية وخطوط النقل الجوية والبحرية بين البلدان النامية ، عن طريق المؤسسات المالية المتعددة الاطراف أو الاقليمية ؛

(و) تضافر سياسة وعمل البلدان النامية تجاه المؤسسات المالية الدولية لكي تضمن من هذه الاخيرة المراعاة اللازمة ، وبشكل خاص لمعايير الانماء الاجتماعي والتكامل الاقتصادي في تمويل المشاريع المتعددة الجنسية لتطوير النقل التي تنفذها هذه البلدان ؛

(ز) تحسين وتعزيز تسهيلات النقل الموجودة وكذلك الترتيبات المتخذة فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك ترشيد وحدات النقل الجوي والبحري والبري ، وتجميع البضائع ، من خلال :

- العمل المشترك لايجاد اجور شحن تفضيلية للبلدان النامية ، والواردات والصادرات ؛
- اجراء دراسات مشتركة لمشاكل تمويل وتنفيذ تلك المشاريع ؛
- الانضمام الى اتفاقية النقل الدولي بالطرق لتيسير المرور العابر (الترانزيت) بين البلدان النامية ؛
- اقرار تشريع دولي يناسب توسيع الخدمات الجوية فيما بين البلدان النامية .

(ح) انشاء أو تعزيز المؤسسات المتعددة الجنسية في حقل النقل الجوي والبحري والبري على المستويين دون الاقليمي والاقاليمي بين البلدان النامية ، مع أخذ التجربة المكتسبة في البلدان المتقدمة النمو والنامية بعين الاعتبار وايلاء المراعاة الواجبة لمشاكل البلدان غير الساحلية وشبه الساحلية ؛

(ط) تبادل المعلومات والخبرات فيما بين البلدان النامية في هذا الميدان ؛

(ى) تحسين أو انشاء الروابط أو الاقاليمية أو داخل الاقاليم ؛

(ك) قبول البلدان الساحلية بمنح البلدان غير الساحلية تسهيلات المرور العابر والوصول الى البحر ، ويوصى لهذا الغرض أن تتضافر جهود البلدان الساحلية وغير الساحلية وشبه الساحلية من اجل تخطيط مشاريع النقل تخطيطا مشتركا .

سادسا — المواصلات السلكية واللاسلكية

٩ — لن يتسنى للعالم الثالث أن يستقل في ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية دون العمل على تطوير شبكة للمواصلات السلكية واللاسلكية وعلى تكاملها التام ، ومن غير ابتكار نظام رشيد للمواصلات السلكية واللاسلكية على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية .

سابعا — التجارة

١٠ — الحاجة الى تواعيد هياكل الانتاج كشرط لا بد منه لانماء التعاون التجارى فيما بين البلدان النامية .

ثامنا — المواد الخام

جمعيات المنتجين :

١١ — انشاء جمعيات جديدة لمنتجي المواد الخام التي تهتم البلدان النامية بتصديرها . وانشاء مجالس اقليمية للمنتجين ، والحرص على انضمام البلدان النامية المنتجة الى عضوية الجمعيات القائمة وفقا لما تنتجه وتصدره من المنتجات .

١٢ — تعزيز ودعم الجمعيات القائمة وتطبيق هذه الاخيرة لاساليب ناجعة للحصول على أسعار مجزية وعادلة لصادراتها ، وصون وتحسين قدرتها الشرائية الحقيقية وزيادة القيمة الحقيقية لحصائلها من التصدير . وينبغي خلال هذه العملية حماية مصالح البلدان النامية .

تاسعا — مجلس جميعات المنتجين في البلدان النامية المنتجه والمصدرة للمواد الاولية

١٣ — صياغة واقرار النظام الاساسي للمجلس المبني على مشروع النظام الذى اعده فريق الخبراء لضمان مؤازرة وتنسيق وتقوية وتشجيع جميعات المنتجين . وكذلك المشاركة في الاجتماع التحضيرى الذى يسبق مؤتمر المفوضين المقبل . وقيام جميعات المنتجين بانشاء وحداتها الاعلامية والهيئات المتعددة الجنسية للمبيعات وتنسيق شتى الوحدات والهيئات على المستويين الاقليمي والاقاليمي .

عاشرا — الصندوق الخاص لتمويل الارصدة الاحتياطية

١٤ — المساهمة في انشاء هذا الصندوق على اساس مشروع النظام الاساسي الذى تضعه اللجنة التحضيرية لمؤتمر المفوضين .

والمشاركة في الاجتماع المقرر عقده في موعد لا يتعدى تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٦ لوضع توصيات ملموسة تحل بها المشاكل المعلقة .

والمشاركة في مؤتمر المفوضين لاستكمال وتوقيع الاتفاق المنشئ للصندوق .

حادي عشر - برنامج مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) المتكامل للسلع

١٥ - الالتزام بهذا البرنامج رغم انه لا يفي بمطامح البلدان النامية كما تم الاعراب عنها خلال مؤتمر مانيلا لمجموعة السبعة والسبعين (شباط/فبراير ١٩٧٦) .

١٦ - ضمان دعوة البلدان الاعضاء في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الى تقديم التزامات محددة للمساهمة في الصندوق المشترك قبل الشروع في مفاوضات الاونكتاد .

١٧ - العمل بتعاون وثيق لاتخاذ موقف تضامني مشترك في الاجتماعات والمفاوضات التمهيدية التي سينظمها الاونكتاد عما قريب في اطار البرنامج المتكامل لانشاء صندوق مشترك ، وللابرام المبكر لترتيبات دولية بشأن السلع .

ثاني عشر - التنسيق التجاري

١٨ - التعاون مع الفريق الدولي الحكومي المعني بالمواد الخام والتابع لبلدان عدم الانحياز بغية تتبع المفاوضات التي ستجرى داخل اطار برنامج اونكتاد المتكامل للسلع عن كثب ، وتحديد استراتيجيات جماعية للبلدان النامية ، مع مراعاة نتيجة تلك المفاوضات .

والسهر على حماية مصالح البلدان النامية المستوردة وعلى الاخص أقلها نموا واشدها تأثرا وتلك التي لا تمتلك الموارد الطبيعية ، والتي تكون التدابير المتخذة وفقا للبرنامج التكاملي ضارة بها ، وذلك بالقيام بعمل تصحيحي معين مناسب حسب ما يرمي اليه البرنامج .

ثالث عشر - الافضليات التجارية

١٩ - الحاجة الى ادخال المواد الاولية في كل نظام الافضليات .

والصياغة المشتركة لسياسات التصدير وطرق وترتيبات شراء البضائع والتكنولوجيا والخدمات من البلدان المتقدمة النمو والاخذ بالمواصفات والاجراءات الموحدة . وينبغي ، في هذا المضمار ، ان تستمر الاستقصاءات وان يقوم فريق من الخبراء بالنظر في الوسائل والطرق الضرورية لانتهاج سياسات تصدير مشتركة ولدعم طاقة الاستيراد عند البلدان النامية وقدرتها الجماعية على التفاوض، ولا سيما عن طريق الترتيبات التي تيسر المشتريات المشتركة ومشتريات السلع غير المعبأة ، والعمليات

المشتركة بين المنظمات التجارية الحكومية والمؤسسات التجارية الأخرى .

٢٠ — الحاجة الى وضع تدابير تمكن اقل البلدان نموا من الانتفاع خاصة من تلك المتعلقة بالانتاج والمقومات الهيكلية للتجارة وتحويل المدفوعات التي تنطوي على الافضليات التجارية على أساس عدم المعاملة بالمثل .

رابع عشر — هياكل التعاون التجـــاري

٢١ — انشاء بورصات للسلع في البلدان النامية ، اولا على المستوى الاقليمي ثم على المســـتوى الاقاليمي ، تتحكم فيها البلدان النامية ذاتها .

واحداث تدفقات تجارية جديدة وموسعة فيما بين البلدان النامية . ولابد لذلك ان يتماشى مع نتائج الاستقصاء الجاري الان داخل اطار برنامج عمل جورجتاون بشأن المنتجات المعينة الـتي يمكن الاتجار بها فورا فيما بين البلدان النامية ، مع مراعاة الفوائد المتبادلة وكذلك التدابير اللازمة والاجهزة المناسبة لاحداث تدفقات تجارية جديـدة بما في ذلك الالتزامات الطويلة الاجل بالشراء والتزويد ، وترتيبات تعاقدية اخرى تستهدف ضمان التجارة المباشرة فيما بين البلدان الناميـــة وكذلك العمليات التي تقوم بها المنظمات التجارية الحكومية .

٢٢ — قيام البلدان النامية بانشاء مؤسسات تسويق متعددة الجنسية لتمكينها من أخذ نصيب من فوائد تسويق وتوزيع منتجاتها التي تحتكرها الان شركات ومنظمات البلدان المتقدمة النمو.

وانشاء مركز للمعلومات التجارية للبلدان النامية ، يمكن ان يعهد اليه ايضا بالتنسيق بين منظمات دراسة الاسواق والمعلومات ومؤسسات التسويق القومية أو دون الاقليمية أو الاقليمية .

وتنظيم معارض تجارية على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية لاستقصاء الاسواق في البلدان الناميـــة .

خامس عشر — التجارة فيما بين البلدان النامية

٢٣ — تشكيل لجان للتوسع التجاري والمفاوضات التجارية ، في أقرب وقت ممكن لتقوم بما يلي :

— استعراض كافة المشاكل الجمركية وغير الجمركية المتصلة بانماء التجارة فيما بيـــن البلدان الناميـــة .

— اقامة نظام للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية . ولا ينبغي لهذا النظام ان يتيح تقديم الافضليات الممنوحـــة للبلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو . ومن الاهمية بمكان ، في هـــــذا الصدد ، استرعاء نظر المؤتمر الوزاري الى كون بعض البلدان النامية الاعضاء فـــي

الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، قد انشأت بالفعل نظامـــا مماثلا والى ان المادة ٧ من معاهدة لومي تتناول هذا الموضوع .

- القيام ، بصورة خاصة ، بدراسة مشكلة الحواجز غير الجمركية .

سادس عشر - العلاقات مع البلـدان المتقدمة النمو

٢٤ - تشجيع مشاركة ممثلي الدول الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين في المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن التجارة بغية الحصول على معاملة تفضيلية مع مراعاة اتفاقات الافضليات القائمة .

- التعبئة الفعالة لجهود جميع مؤسسات منظومة الامم المتحدة المسؤولة عن مساعدة البلدان النامية في المفاوضات التجارية .

سابع عشـر - تحقيق الانسجام بين السياسات التجارية

٢٥ - اجراء المشاورات بين البلدان النامية المنتجة والمستهلكة ، للتوصل الى شروط واحكـام للعرض والشراء بين البلدان النامية تكون مقبولة بصورة متبادلة وللقيام بشكل جماعي بتعزيز سيطرتها على مواردها وممارسة كامل سيادتها على وسائل الانتاج والتوزيع .

ثامن عشر - التعاون المالي والنقـدي

٢٦ - ان المؤتمر ، ادراكا منه للحاجة الى تجاوز الهياكل التقليدية للنظام الاقتصادي القديم ، في التعاون المالي فيما بين البلدان النامية ، والى استقصاء صيغ جديدة تنبع من الغرض على انعاش الانماء الاقتصادي والاجتماعي والتكامل الاقتصادي ، يشير الى المقررات والتوصيات الرئيسية الـتي صيغت في كولومبو .

وتوطيد وتطوير المؤسسات وآليات التعاون المالي بين البلدان النامية . والامل معقود على أن يبدأ صندوق التضامن للانماء الاقتصادي والاجتماعي عملياته قبل نهاية ١٩٧٦ .

٢٧ - دعوة أفرقة خبراء لدراسة جدوى وطرق تحقيق ما يلي :

(أ) العمل على اصدار عملة موازية تستند الى القدرة الاقتصادية لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية .

(ب) انشاء وادارة مصرف للبلدان النامية يمكنه الاضطلاع بالانشطة العامة للاعمـــال المصرفية ذات الطابع التجاري . وينبغي ان تشمل الدراسة النظام الاساســي لمثل هذه المؤسسة المصرفية المتعددة الجنسية وكذلك مركزها القانوني داخـــل كل بلد من البلدان المكونة لها .

٢٨ - عقد اجتماعات لممثلي وزراء الخارجية والمصارف المركزية للنظر في ما يلي :

(أ) انشاء مؤسسة مالية مشتركة لتشجيع التعاون المالي والنقدى فيما بين البلدان النامية بغية ايجاد الظروف المواتية للتعجيل بانماء البلدان النامية ؛

(ب) انشاء اتحاد مدفوعات للبلدان النامية ، وفق الاقتراح الذى عرض على مؤتمر قمة كولومبو فوافق عليه .

(ج) ايجاد اشكال وآليات التعاون والارتباط بين المصارف التجارية للبلدان النامية ، بحيث تشمل تبادل المعلومات والخبرات في السياسات والممارسات المصرفية ، وتدريب الموظفين ، واستعمال كل منها لعملات الاخرى في المبادلات التجارية ودراسة وضع ترتيبات نقدية فيما بين البلدان النامية تتضمن ما يلي :

'١' تعزيز ترتيبات المقاصة القائمة حاليا ووضع ترتيبات جديدة على المستويات دون الاقليمية والاقاليمية والاقليمية ؛

'٢' اقامة روابط فيما بين خطط المدفوعات المعمول بها حاليا وايجاد ترتيبات دون اقليمية واقاليمية واقليمية للمدفوعات تكون مفتوحة لسائر البلدان النامية؛

'٣' تنسيق سياسات سعر الصرف للبلدان النامية حتي تنشّط ولا تعوق التجارة المتبادلة .

تاسع عشر - العمالة والموارد البشرية

٢٩ - الاحتياجات الاساسية :

(أ) حرصا على رعاية التقدم الاقتصادى المتواصل في البلدان النامية ، لابد من أن ينصب التشديد المناسب على انماء الموارد البشرية على كل من المستويين دون الاقليمي والاقليمي . وفي هذا الصدد يكون من المستصوب الى أبعد حد تبادل المعلومات حول الاستراتيجيات التي ترمي الى تنفيذ مفهوم الاحتياجات الاساسية ، وفق ما اقترحه مؤتمر العمالة العالمي المنعقد في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٧٦ .

(ب) هناك الحاجة الى التوكيد على التعليم العلمي والتكنولوجي مع ادخال منهج تعليمي جديد يعكس متطلبات البلدان النامية . وعلى اللجان الاقتصادية الاقليمية ان توفر المعلومات المتصلة بالمؤسسات التعليمية الموجودة على كل المستويات لكي تستطيع جميع البلدان النامية ان تستفيد من التسهيلات القائمة .

(ج) تمكنت البلدان النامية ، في حالات عديدة ، من ان تدرب عددا من مواطنيها ، الا ان هؤلاء بقوا عموما في البلدان المتقدمة النمو . لذلك يوصي بان تعتمد حكومات البلدان المعنية السياسات الملائمة لتشجيع عودة الطلبة المدربين في البلدان المتقدمة النمو .

عشـــرون ـ تنسيق التعليـــم العالـــي

٣٠ ـ وافق المؤتمر على ان تستخدم الى اقصى حد المعاهد والجامعات التقنية القائمة ، وأن يخصص عدد معين من الشواغر في تلك المعاهد التعليمية للطلبة الوافدين من البلدان الناميـــة الاخرى التي ليس لديها معاهد مماثلة .

٣١ ـ وافق المؤتمر على انه لابد من زيادة توجيه المناهج التدريسية الى التعليم التقني والعلمي الذى ينفع الانماء الاقتصادى في البلدان النامية . وينبغي ان ينصب التشديد على العـــــلم ، والهندسة والزراعة والتعدين .. الخ ، كما ينبغي تحسين الاساليب الزراعية . ولابد من وضـــع خطة محددة المعالم لتنفيذ البرنامج التدريبي .

واحد وعشـــرون ـ البحـــث

٣٢ ـ الحاجة الى التعجيل بانشاء مصارف اقليمية للبيانات عن مشاكل الانماء في مختلف المناطق الاقليمية ، تقوم دوريا بنشر كل المعلومات اللازمة لفهم تلك المشاكل وبالتالي للمساهمة في حلها . وينبغي أيضا تشجيع تبادل المعلومات في هذا الموضوع بين المصارف الاقليمية للبيانات .

ثاني وعشـــرون ـ نقـــل التكنولوجيـــا

٣٣ ـ انشاء مراكز لنقل التكنولوجيا على المستويات القومية ودون الاقليمية والاقليميـــة والاقاليميـــة . واقامة علاقات بين تلك المراكز ، مع مراعاة ميادين تخصصها ومجالات نشاطها .

٣٤ ـ زيادة حجم نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو بما يتلائم واحتياجات البلدان النامية . واقامة وتطوير التعاون فيما بين البلدان النامية في مجال نقل التكنولوجيا لزيادة تعويلها على نفسها .

٣٥ ـ تحديد طرق ووسائل حمل الشركات المتعددة الجنسية على اتاحة المعلومات بشأن التكنولوجيا التي تعين البلدان النامية على تنفيذ برامجها الانمائية .

٣٦ ـ ويشير المؤتمر ، فضلا عن ذلك ، الى المقررات المتصلة بالموضوع والتي اتخذها مؤتمر القمة الخامس لبلدان عدم الانحياز في هذا الصدد .

ثالث وعشـــرون ـ الموارد الطبيعيـــة

٣٧ ـ وأوصى المؤتمر ، في سياق التعاون فيما بين البلدان النامية ، أن توجه هذه الاخـــيرة جهودها ومواردها ، بغية تحقيق ما يلي :

(أ) انشاء مراكز لدراسة المواد الخام وامدادات المياه ؛

(ب) تبادل الخبرات في استغلال المواد الخام ؛

(ج) استغلال كل الدراية التقنية المتوفرة في البلدان النامية ؛

(د) اقامة عدد متزايد من المشاريع المشتركة وايجاد انسجام بين قوانينها للاستثمار للتقليل من التنافس فيما بين الدول المجاورة ؛

(هـ) اتباع نهج موحد تجاه كافة اشكال الانماء الصناعي ؛

(و) اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لحماية منتجات البلدان النامية ضد المنتجات الاصطناعية والبدائل الاخرى لها التي تصنّعها البلدان المتقدمة النمو . هذا ، علاوة على انه ينبغي ايلاء اهتمام خاص لمشاكل البيئة ، عند انماء الموارد الطبيعية للبلدان النامية .

رابع وعشرون - الطاقة

٣٨ - وافق المؤتمر على أن يشدد خاصة على التعاون الاقليمي لتطوير شتى اشكال الطاقة ، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الريح وطاقة الغازات البيولوجية ، والطاقة الحرارية الجوفية وما الى ذلك .

خامس وعشرون - السياحة

٣٩ - (أ) تشجيع تبادل المعلومات لزيادة حركة السياح من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ، وفيما بين هذه الاخيرة .

(ب) انشاء لجان تنسيق على أساس دون الاقليمي واقليمي واقاليمي استهدافا لتنسيق السياسات القومية وتشجيع التطوير الرشيد والمنسجم لمهنة السياحة وزيادة الفوائد التي تجنيها البلدان النامية من ذلك الى اقصى حد .

سادس وعشرون - دور المرأة في الانماء

٤٠ - تشجيع تنفيذ المقررات التي اتخذها المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة المنعقد في المكسيك . واعادة تأكيد الاقتناع المكين بأن الانماء الكامل للبلدان النامية يستوجب مشاركة المرأة ، الى جانب الرجل ، في كافة مجالات النشاط والى ابعد الحدود . وينبغي تحديد الشروط اللازمة والاستراتيجيات القومية لكي تنال المرأة حقوقا متساوية مع الرجل وتمارسها وتعطى بفرص ومسؤوليات متساوية .

سابع وعشـــرون ــ الصحـــــة

٤١ ــ (أ) العمل الموحد داخل منظمة الصحة العالمية على تطوير السياسات والممارســـات الدوليـــة في ميدان الصحة .

(ب) انشاء مراكز تعاونية اقليمية لانتاج وتكنولوجيا المستحضرات الطبية لتزاول المهـــام التي حددها فريق خبراء المستحضرات الطبية ، الذى اجتمع في جورجتاون فـــي تموز/يوليه ١٩٧٦ ، ولتنهض بالتعاون الاقاليمي . وينبغي لمنسق قطاع الصناعة والنقل والتجارة ضمن برنامج عمل بلدان عدم الانحياز ان يتخذ اجراءات المتابعة اللازمة لتنفيذ مقترحات فريق خبراء المستحضرات الطبية ، مستعينا بالمنظمـــــات الدولية المختصة مثل منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، ومنظمة الصحة العالمـية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

(ج) وضع الترتيبات وانشاء الآليات الخاصة بالتعاون في ميدان الصحة والطب ، ولا سيما تخطيط خدمات الوقاية الصحية ، وتصحيح الاثار الضارة التي تتعرض لها الصحـــة البيئية والناجمة عن اضرار الحرب والكوارث الطبيعية ، ومنع استفحال الامـــراض المعدية ، والتأهيل ، وتطبيق الممارسات الطبية الاهلية التقليدية . وينبغـــي لاساليب التعاون ان تشتمل على تبادل المنشورات المتخصصة والمنجزات العلمية ، والتشييد المشترك للمؤسسات الصحية ، ومعاهد وكليات الطب ومراكز التأهيـــل وتدريب الموظفين على العمل في تلك المؤسسات .

ثامن وعشرون ــ الرياضـــة

٤٢ ــ التشجيع النشيط للتعاون في مجال الرياضة ، بما في ذلك التدابير الرامية الى اســـباغ الطابع الديمقراطي على المنظمات الرياضية الدولية والقضاء على الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية بغية تبديل العلاقات في مجال الألعاب الرياضية وتقوية التعاون والأخوة .

تاسع وعشرون ــ التعاون الدولي من أجل الانماء

٤٣ ــ يشير المؤتمر ، على اساس النتائج التي توصل اليها اجتماع كولومبو الى الاجراءات الرئيسية التاليـــة :

استمرار العمل المشترك في جميع المفاوضات الاقتصادية الدولية ، سواء داخل منظومـــــة الأمم المتحدة أو خارجها ، لتنفيذ القرارات والمقررات والتوصيات المتضمنة في الاعلان وبرنامـــــج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وفي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

والقرار ٣٣٦٢ (د ـ ٧) المتخذ في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للامم المتحدة وكذلك تلك التي اتخذها مؤتمر داكار حول المواد الخام ، والاجتماع الوزارى الثالث لمجموعة السبعة والسبعين في مانيلا ، ومؤتمر القمة الاخير في كولومبو ، وذلك لضمان اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

وامكانية دعوة دورة استثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة الى الانعقاد ، بمبادرة من بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، لتأمين تعاون المجتمع الدولي سعيا وراء حل مشاكل العالم الاقتصادية .

ومتابعة وتعزيز نظام التشاور والتنسيق الحالي فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية والتنسيق في الاجتماعات والمؤتمرات المقبلة .

والحاجة الى تنفيذ قرار الجمعية العامة للامم المتحدة المتعلق بمؤتمر التعاون الاقتصادى الدولي وخاصة الحكم الذى يدعو المؤتمر الى تقديم تقريره في الوقت المناسب ، كي تتمكن الجمعية العامة من دراسته واتخاذ قرار بشأنه .

والحاجة الى الشروع الآن في صياغة عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . وينبغي ان تسخر هذه الاستراتيجية كلها لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

واتخاذ اجراءات متابعة لتطبيق جميع المقررات المتضمنة في اعلان وبرنامج عمل مانيلا وخاصة البرنامج المتكامل للسلع .

الحاجة الى ان تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها الدولية بنقل ٧ر٠ في المائة من اجمالي ناتجها القومي كمساعدة رسمية الى البلدان النامية . وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار المشاكل الخاصة لاقل البلدان نموا وغير الساحلية والبلدان الاخرى الاشد تأثرا ، وايجاد الحلول لتلك المشاكل .

الحاجة الى ان تسهل البلدان المتقدمة النمو لمنتجات البلدان النامية ، الوصول الى اسواقها عن طريق ازالة الحواجز التجارية ، وان تضمن للبلدان النامية ، داخل اطار المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، مزايا اضافية في ميدان التجارة الدولية طبقا للالتزامات الواردة في اعلان طوكيو ، وأيضا ان تزيل الممارسات التجارية التقييدية .

حاجة مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولي الى الاتفاق على حلول لمشاكل الديون الضخمة للبلدان النامية ، بواسطة تدابير مثل تحويل القروض الحالية الى منح وتأجيل دفع الديون وتحديد مواعيد أخرى لها ، وكذلك المشكلة المتعلقة بحماية القوة الشرائية لحصيلة البلدان النامية من التصدير .

ووجوب حث البلدان المتقدمة النمو على اتخاذ اجراء بشأن مشاكل الديون في البلدان النامية وخاصة مشاكل البلدان الاقل نموا والاشد تأثرا والبلدان النامية غير الساحلية وفقا لاعلان وبرنامج عمل مانيلا .

ووجوب حث البلدان المتقدمة النمو ايضا على الغاء ديون البلدان الاقل نموا والاشد تأثرا ، وعلى الخصوص تلك التي عانت من الاحتلال والعدوان الاجنبيين .

ومناشدة المجتمع الدولي تيسير الممارسة الفعالة لحق جميع الدول والاقاليم والشعوب الخاضعة للعدوان والاحتلال الخارجيين والسيطرة الاستعمارية الاجنبية والتمييز والفصل العنصريين في استرداد مواردها الطبيعية وسواها وفي التعويض الكامل عما لحق بتلك الموارد من استغلال واستنزاف واضرار . وعلاوة على ذلك . من واجب كل الدول ان تأخذ بيد تلك البلدان والاقاليم والشعوب .

ثلاثون - مكتب المؤتمر

٤٤ - تألف مكتب المؤتمر من السادة التاليين :

- الرئيس : سعادة وزير تجارة غانا
- نواب الرئيس : وزراء : - زامبيا
  - اثيوبيا
  - موريتانيا
- المقرر : سعادة وزير تجارة موريشيوس

واحد وثلاثون - البلدان المشتركة

٤٥ - شارك في المداولات ممثلو البلدان الآتية اسماؤها :

١ - اثيوبيا
٢ - أوغندا
٣ - بوروندى
٤ - تشاد
٥ - توغو
٦ - الجزائر
٧ - جزر القمر
٨ - جمهورية افريقيا الوسطى
٩ - جمهورية تنزانيا المتحدة
١٠ - الجمهورية العربية الليبية
١١ - جمهورية الكاميرون المتحدة
١٢ - رواندا
١٣ - زائير
١٤ - زامبيا
١٥ - ساحل العاج
١٦ - السنغال

١٧ - السودان
١٨ - سيراليون
١٩ - الصومال
٢٠ - غابون
٢١ - غانا
٢٢ - غينيا
٢٣ - غينيا الاستوائية
٢٤ - غينيا بيساو
٢٥ - فولتا العليا
٢٦ - كينيا
٢٧ - ليبريا
٢٨ - ليسوتو
٢٩ - مدغشقر
٣٠ - مصر
٣١ - المغرب
٣٢ - موريتانيا
٣٣ - موريشيوس
٣٤ - النيجر
٣٥ - نيجيريا

المرفق العاشر

قائمة مراجعي الحسابات

الصفحة

ألف — وثائق عامة ١
باء — وثائق محدودة ٣
جيم — وثائق اللجان الرئيسية ٤

ألف

وثائق عامة

الرمز	عنوان الوثيقة
A/31/77/COOP/CMEX/1	رسالة من ممثل باكستان الى رئيس فريق الخبراء الحكوميين مؤرخة في ٩ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٦
A/31/77/COOP/CMEX/2 and Corr.1	مقارنة النصوص المصنفة وفق جدول الاعمال المؤقت لمؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
	(أ) تقرير الدورة الاولى للاجتماع التحضيري لفريق الخبراء الحكوميين و (ب) برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي والقرارات الاقتصادية التي اعتمدها مؤتمر القمة الخامس لبلدان عدم الانحياز
A/31/77/COOP/CMEX/3 and Corr.1	تقرير مؤتمر الوزراء الافريقيين بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
A/31/77/COOP/CMEX/4 and Add.1	تقرير الاجتماع التحضيري الثاني لفريق الخبراء الحكوميين المنعقد في مركز المؤتمرات في وزارة الخارجية في مدينة المكسيك في الفترة من ٩ — ١١ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٦

الرمز	عنوان الوثيقة
77/COOP/CMEX/L.2	بعض الاقتراحات الاولية بشأن الموضوع المتعلق بـ " السبل والترتيبات اللازمة لتنفيذ برنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية".
77/COOP/CMEX/L.3 and Corr.1 and Add.1	مذكرة عن منظمة مجموعة البلدان السبعة والسبعين وانشطتها .
77/COOP/CMEX/C.II/L.1	التدابير المتخذة في ميادين العلم والتكنولوجيا والتعاون التقني ورقة عمل من وضع الامانة العامة
77/COOP/CMEX/C.II/L.2	التدابير النقدية والمالية ورقة عمل من وضع الامانة العامة
77/COOP/CMEX/C.II/L.3	التدابير النقدية والمالية التي قدمها فريق الصياغة
77/COOP/CMEX/C.II/L.4	التدابير المتخذة في ميادين العلم والتكنولوجيا والتعاون التقني
77/COOP/CMEX/C.II/L.5	التدابير النقدية والمالية
77/COOP/CMEX/Inf.1	لائحة المشاركين
77/COOP/CMEX/L.4	المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف والوضع الخاص للبلدان الاقل نموا بين البلدان النامية ومشاكلها
77/COOP/CMEX/L.5	مشروع تقرير مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
77/COOP/CMEX/L.5/Add.1-3	مشروع تقرير مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
77/COOP/CMEX/L.6	النص المقترح لمقدمة الجزء الاول من التقرير : مقررات المؤتمر
77/COOP/CMEX/L.7	مشروع قرار (اقترحه المكتب الموسع للمؤتمر : الارجنتين ، واندونيسيا ، واوروغواي ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وبيرو ، والجمهورية العربية الليبية ، وزائير ، والعراق ، وغانا ، وغيانا ، والفلبين ، وماليزيا ، ومصر ، ونيكاراغوا) .

الرمز	عنوان الوثيقة
77/COOP/CMEX/5	اجتماع رؤساء الوفود المعني بالمسائل التنظيمية المنعقد في ١١ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٦ تقرير السيد محمد وفيق حسني (مصر) ، رئيس الاجتماع
77/COOP/CMEX/6	البيان الذي القاه وزير خارجية المكسيك ، السيد الفونسو غارسيا روبليز ، في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
77/COOP/CMEX/7	جدول الاعمال كما اقره المؤتمر في جلسته العامة الاولى المنعقدة في ١٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٦
77/COOP/CMEX/8	النظام الداخلي لمؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
77/COOP/CMEX/9	البيان الذي القاه السيد غماني كوريا ، الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، في الجلسة العامة الثانية لمؤتمر التعاون فيما بين البلدان النامية
77/COOP/CMEX/10	البيان الذي القاه صاحب السعادة لويس اتشيفريا الرئيس الدستوري للولايات المتحدة المكسيكية ، في الجلسة العامة الثالثة لمؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
77/COOP/CMEX/11	البيان الذي القاه السيد ك. فالدهايم ، الامين العام للامم المتحدة ، في الجلسة العامة الثالثة لمؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

بـــاء

وثائق محدودة

77/COOP/CMEX/L.1	جدول الاعمال المؤقت للمؤتمر

جـــيم

وثائق اللجـــان الرئيســية

الرمـــز	عنـــوان الوثيقـــة
77/COOP/CMEX/C.I/1 and Corr.1 and Corr.2	التجارة والتدابير المتصلة بها والتدابير المتخذة في ميادين الانتاج والمقومات الهيكلية والخدمات تقرير اللجنة الاولى
77/COOP/CMEX/C.II/1 and Corr.1	التدابير النقدية والمالية التدابير المتخذة في ميادين العلم والتكنولوجيا والتعاون التقني التدابير المتخذة في حقول اخرى تقرير اللجنة الثانية
77/COOP/CMEX/C.I/L.1	التجارة والتدابير المتصلة بها ورقة عمل الامانة
77/COOP/CMEX/C.I/L.2	التدابير المتخذة في ميادين الانتاج والمقومات الهيكلية والخدمات
77/COOP/CMEX/C.I/L.3	التجارة والمسائل المتصلة بها والتدابير المتخذة في ميادين الانتاج والمقومات الهيكلية والخدمات .

— — — — —